



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
(8-7 ربيع ثان 1444 هـ - 2-1 نوفمبر / تشرين ثان 2022م)

الأمانة العامة
أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

مرفقات

القرارات الاقتصادية والاجتماعية

الصادرة عن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة

الدورة العادية الحادية والثلاثون

المحتويات

مرفق القرار رقم (794):

الاستراتيجية العربية للاستخدامات السلمية للطاقة الذرية (2021 – 2030) 3

مرفق القرار رقم (796):

استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة (2020-2030) 23

الاستراتيجية العربية للاستخدامات السلمية للطاقة الذرية حتى العام 2030

أولاً : توطئة

أصدر مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورة اجتماعه الثاني بالاسكندرية بتاريخ 1 سبتمبر 1964 قراراً بإنشاء "المجلس العلمي العربي المشترك لاستخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية في نطاق جامعة الدول العربية". وتم التوقيع على اتفاقية للتعاون العربي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية بتاريخ 1982/3/26، ثم عدلت هذه الاتفاقية في 1988/8/17 مما أدى إلى إنشاء الهيئة العربية للطاقة الذرية كبديل للمجلس العلمي العربي المشترك. وكان ذلك بهدف النهوض بالتعاون العربي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية من خلال هيئة علمية مستقلة لها أهدافها وتوجهاتها في هذا المجال من أجل تنمية وتطوير المجتمع العربي. وبدأ العمل الفعلي للهيئة العربية للطاقة الذرية في 1989/2/15. ومنذ ذلك الحين والهيئة تمارس مهامها في إطار الأهداف والمهام ومجالات العمل التي حددتها إتفاقية إنشائها. وفي ظل تزايد إستخدامات الطاقة الذرية في مجالات الحياة المختلفة أدرك القادة العرب أثر الطاقة الذرية على النمو الاقتصادي والاجتماعي فأصدر مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة قرارات متعاقبة ابتداءً من عام 2006 تدعو إلى تنمية الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية ووضع برنامج جماعي عربي لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية والطلب من الهيئة العربية للطاقة الذرية متابعة العمل على وضع استراتيجية عربية خاصة بامتلاك العلوم والتقنيات النووية للأغراض السلمية حتى العام 2020. وتنفيذاً لقرارات مجلس الجامعة على مستوى القمة قامت الهيئة العربية للطاقة الذرية بالتعاون مع الأمانة العامة للجامعة العربية بوضع الإستراتيجية العربية للإستخدامات السلمية للطاقة الذرية حتى العام 2020 التي تم إعتمادها من القمة العربية عام 2009. وضعت الهيئة الخطط التنفيذية لهذه الإستراتيجية التي اشتملت على اثني عشر مشروعاً وفق ثلاثة محاور رئيسية هي: الأمان والأمن النوويين وتوليد الكهرباء بالطاقة النووية، الزراعة والصحة والبيئة والصناعة والخامات. شرعت الهيئة العربية للطاقة الذرية في تنفيذ هذه الإستراتيجية منذ بداية 2010، حيث باشرت بالفعل في تنفيذ العديد من الأنشطة المنبثقة عنها والتي ساهمت بإحداث حراك ملموس في العشر سنوات الأخيرة انعكس إيجابياً على تعزيز البنى التحتية لبرامج الدول العربية النووية. ورغم تحقق الكثير من الإنجازات بتنفيذ الاستراتيجية حتى العام 2020، إلا أنه ونظراً لتزايد ونمو احتياجات الدول الأعضاء، فقد برزت الحاجة إلى تطوير الإستراتيجية لترتقي إلى ما تطمح إليه الدول العربية، فوجه المؤتمر العام والمجلس التنفيذي الإدارة العامة للهيئة العربية للطاقة الذرية إلى الشروع في وضع الإستراتيجية العربية للإستخدامات السلمية حتى العام

2030 إستمراراً للمرحلة الأولى منها. والاستراتيجية الجديدة تأخذ في الاعتبار تطور التقنيات النووية ومستجداتها من ناحية واحتياجات الدول العربية من هذه التقنيات من ناحية أخرى مما يحقق طموحها في النمو الاقتصادي والاجتماعي وذلك ربما يتطلب تعديل او اضافة بعض البنود باتفاقية الإنشاء وهيكلية الهيئة لتواكب الحاجات المتزايدة للدول الأعضاء والتقدم المتسارع في العلوم والتقانات النووية.

ثانياً : الرسالة

التسيق بين جهود الدول العربية ومساعدتهم من أجل إستخدام آمن وفعال ومستدام للطاقة الذرية ونقل المعرفة والتقانات النووية وتوطينها في الدول العربية مما يساهم في تمهيتها الاقتصادية والاجتماعية ويحقق أهداف للتنمية المستدامة.

ثالثاً : الرؤية

أن تقوم الهيئة العربية للطاقة الذرية بدورٍ تنسيقي محوريٍّ كببٍ للخبرة وذراعٍ فنيٍّ لجامعة الدول العربية في مجال العلوم والتقنيات النووية وتطبيقاتها المختلفة. وأن تساهم مستقبلاً في تحقيق أهدافها للتنمية المستدامة حتى عام 2030.

رابعاً : القيم

يجب ان يُبنى تنفيذ أنشطة على أعلى معايير الأداء ويجب ان تحكم الطريقة التي تحقق بها الهيئة رؤيتها من خلال قيم الحوكمة الرشيدة التالية :

- روح التعاون والتنسيق الجيد.
- الشفافية.
- التكافؤ بين الدول الأعضاء.
- الكفاءة والفعالية في الأداء.
- الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.
- التشارك في المعارف والتجارب وأفضل الممارسات.
- التطبيق الأمثل لنظم وقواعد الوقاية الإشعاعية والأمان لتطبيقات التكنولوجيا النووية.

خامساً : مجالات العمل الرئيسية

لقد أصبحت الطاقة الذرية تلعب دوراً مهماً في كل مجالات التنمية المستدامة كما اضحى توظيفها في رفاه الشعوب والرفع من مستوى حياتها أمراً لا مناص منه وهذا الأمر يتطلب التوسع في برامج عمل الهيئة لتكون معززة لجهود الدول العربية في الإستفادة من التطبيقات السلمية المتعددة للطاقة الذرية لما لها من مميزات لا تتوفر في غيرها من العلوم والتقنيات والمساهمة في تطويرها وتحسينها خلال العقد القادم.

يأتي تحديد المجالات الرئيسية لعمل الهيئة وأولوياتها بناءً إلى الملامح الإقتصادية العامة للدول العربية والظروف الجيوسياسية للمنطقة.

فتعاني معظم الدول العربية من شح في الموارد المائية ناجم عن عدة أسباب، منها ما هو طبيعي كعدم أو قلة وجود مياه عذبة سطحية، أو جيوسياسي كوجود منابع الأنهار التي تعتبر المصدر الرئيس للمياه العذبة خارج حدودها وتحكم دول أخرى في كميات المياه التي تصلها من خلالها، أو سوء إدارة الموارد المائية في بعض البلدان. فهناك دول عربية عديدة تعاني الشح الشديد في الموارد المائية ومصنفة كذلك. كما أدى التغير الملحوظ في الأنماط المناخية خلال العقد المنصرم إلى ارتفاع في معدلات درجات الحرارة وتقلبات شديدة في معدلات الهطول المطري تسببت في نقص المياه المتوفرة للشرب والزراعة والاستخدامات الصناعية، وأدت إلى زيادة الضغط على الموارد المتاحة من المياه الجوفية المتجددة منها وغير المتجددة وإلى ازدياد الاعتماد على إزالة ملوحة مياه البحر والمياه الجوفية المالحة حيث أصبحت إزالة ملوحة المياه، وهي من الحلول عالية الاستهلاك للطاقة، المصدر الرئيس للمياه العذبة في ست دول على الأقل.

كما أدت التغيرات المناخية إلى ارتفاع ملحوظ في معدلات هبوب العواصف الترابية وفي شدتها، وإلى زيادة مساحات الأراضي المتصحرة والمهددة بالتصحّر مما كان له تأثيرات بيئية واسعة النطاق في عدد من الدول.

وقد شكل النقص في الموارد المائية المتاحة ضغطاً على القطاع الزراعي والثروة الحيوانية في العديد من الدول العربية نجم عنه زيادة في الاعتماد على استيراد المحاصيل الزراعية الأساسية لسد العجز المتزايد في الإنتاج الزراعي.

كما شكلت زيادة السكان والتوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية ضغطاً إضافياً على الموارد المائية وعلى كفاية الإنتاج الزراعي المحلي.

كذلك، فقد عاشت العديد من الدول العربية أوضاعاً استثنائية شملت اعتداءات خارجية وأعمالاً إرهابية وعدائية واسعة النطاق ونزاعات وحروباً داخلية تسببت في تدمير واسع النطاق للبنية التحتية كانت له آثاراً مدمرة على الخدمات الأساسية المتوفرة للمواطنين كمياه الشرب والغذاء والطاقة والرعاية الصحية الأساسية والثانوية. كما سببت الهجرة واسعة النطاق للسكان، الداخلية منها والخارجية، إلى زيادة الضغط على الموارد المائية والغذائية والطاقة في الدول التي عانت من هذه الظروف وفي الدول التي استقبلت المهاجرين واللاجئين.

ولذا، صارت الحاجة ملحة لرفع كفاءة إدارة الموارد المائية المتاحة، واستكشاف موارد مائية جديدة، بما في ذلك إزالة ملوحة المياه، وصار من الحيوي استخدام المتاح من التقنيات لرفع إنتاجية الأراضي الزراعية من خلال استحداث أصناف نباتية مقاومة للحرارة والجفاف والآفات المختلفة، وتنقية المياه المستعملة للري، إضافة إلى إعادة تدوير المياه العادمة ومعالجتها واستخدامها في الزراعة المقيدة وفي الزراعة المفتوحة إن أمكن.

ونتيجة للنمو السكاني والتنمية المتسارعة، فقد زاد الطلب على الطاقة وأضحت الحاجة ملحة إلى العمل على إيجاد مصادر جديدة للطاقة الكهربائية ورفع كفاءة استهلاك الطاقة نظراً لأن احتياجات الوقود الأحفوري آيلة للنضوب وهناك تذبذب في أسعارها.

كما أصبح من الضروري اللجوء إلى تقنيات فعالة ومنخفضة الكلفة للتحقق من نوعية الهواء وتركيز الملوثات المختلفة في عناصر البيئة والتخفيف من انبعاثاتها والتعامل معها ومعالجتها قدر الإمكان.

وتماشياً مع جهود حكومات الدول العربية تجاه تقديم أفضل ما يمكن من خدمات الرعاية الصحية في حدود الإمكانيات المتاحة، أصبح من الضروري إدخال التقنيات المختلفة في تطوير قطاع الصحة، فالإنسان هو هدف التنمية ووسيلتها ووجب وضع صحته من ضمن أولويات التنمية.

ولتلتحق الدول العربية بركب العالم الصناعي المتقدم لابد لها من الإهتمام بالصناعة وتسخير البحث العلمي والتقانات المختلفة لتطويرها لتكون رافداً من روافد التنمية والرفاهية للإنسان في الوطن العربي. وحيث أن أراضي الدول العربية تحتوي على خامات مهمة وبكميات مجزية تبرز الحاجة إلى الاستكشاف والتنقيب لدعم قطاع الصناعة.

بالنظر إلى هذه الملامح الإقتصادية العامة للدول العربية فيمكن توظيف الطاقة الذرية بكل الوسائل الممكنة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المجالات الرئيسية الآتية :

1. الموارد المائية والأمن الغذائي

2. الصحة

3. البيئة

4. الطاقة

5. الصناعة والتعدين

سادساً : الأهداف العامة للإستراتيجية

1. التوسع في تطبيق العلوم والتكنولوجيا والمعارف النووية للمساهمة في تنمية المجتمع العربي ورفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والعلمي وذلك من خلال البحث والتطوير التطبيقي الشامل حيث يمكن للتكنولوجيات النووية ان تشكل قيمة مضافة.

2. العمل على تكامل جهود الدول الأعضاء والتنسيق بين انشطتها في المجالات المتعددة للاستخدام السلمي للطاقة الذرية وصولاً إلى التكامل بين هذه الأنشطة.

3. المساهمة في بناء القدرات البشرية والمؤسساتية في التخصصات المختلفة ذات الصلة بالعلوم والتكنولوجيا النووية للدول الأعضاء.

4. المساعدة في دعم البحث العلمي التطبيقي وتطوير التقنيات النووية والنهوض بها وتبني البحوث الواعدة وخلق مناخ للإبداع والابتكار في الدول العربية وذلك بالتعاون مع المؤسسات والهيئات المختصة.
5. العمل على تعزيز الأطر الرقابية والتشريعية ومواءمة التشريعات النازمة للأنشطة النووية والإشعاعية في الدول الأعضاء.
6. إدارة المعرفة ونشر المعلومات العلمية والتقنية ونتائج البحوث وتبادل المنشورات والمطبوعات والوثائق في مجال العلوم النووية واستخداماتها السلمية ورفع الوعي بفوائد الطاقة النووية والعمل على إدخال العلوم النووية في المناهج التعليمية وشبكات المعلومات.
7. العمل على وضع سياسة عربية موحدة للملكية الفكرية تضمن حماية نتائج البحث والتطوير والابتكارات التكنولوجية وتعزيز العمل على نقل التكنولوجيا النووية تحت ظروف آمنة.
8. رفع مستوى الشراكات وأطر التعاون مع الهيئات الدولية ذات الصلة وذلك لتحقيق الفائدة القصوى للمجتمع العلمي النووي العربي.

سابعاً : أدوات وعوامل التمكين للإستراتيجية

من أجل أن تكون الإستراتيجية أكثر فعالية لتحقيق أهدافها العامة والخاصة فمن الضروري أن تتوفر للهيئة العربية للطاقة الذرية عوامل تمكين رئيسية تدعم الخطط التنفيذية للإستراتيجية بنجاح. تتضمن هذه العوامل دعماً على شكل موارد كافية محددة ومدرسة وبني تحتية فنية وعلمية قوية إضافة إلى هيكلية مناسبة مستندة إلى إدارة حكيمة.

كل هذه الأدوات يجب أن تكون متوفرة في الوقت المناسب وفي مكانها من أجل المضي قدماً من مرحلة وضع خطة العمل إلى مرحلة تفعيلها على أرض الواقع.

وبالأخذ في الاعتبار سياق العمل العربي المشترك والظروف التي تؤدي بها الهيئة عملها وفقاً لاتفاقية إنشائها فلا بد، لكي يتم تنفيذ الإستراتيجية بنجاح، من تبني مجموعة الأدوات وعوامل التمكين الآتية :

1. توفر الموارد المالية الكافية وذلك عن طريق إلزام الدول الأعضاء بسداد مساهماتها المالية في ميزانية الهيئة في وقتها.
2. تواجد مصادر تمويل أخرى لمشاريع الإستراتيجية من بينها تشجيع الدول العربية والشركاء وأصحاب المصالح على تبني إنجازها.
3. العمل على أن تكون جميع الدول العربية أعضاء في الهيئة العربية للطاقة الذرية من أجل أن يتم إنجاز المشاريع المنبثقة عن الإستراتيجية بنجاحة لتعميم النفع على الدول العربية جميعاً.
4. تواجد العديد من المنشآت النووية والإشعاعية (مفاعلات بحوث، مشععات جاما، معجلات... الخ) على المستوى العربي مع وجود برامج للتحديث والتوسع المستقبلي. حيث

- تعتبر الهيئة المنشآت والمرافق النووية والإشعاعية الموجودة في الدول الأعضاء ضمن أنواتها لتنفيذ أنشطتها في بناء القدرات العربية.
5. الإدارة الحكيمة القائمة على النتائج من أجل تحقيق أقصى قدر من الإنجازات من الموارد البشرية والمالية والبنية التحتية المتاحة.
6. تواجد القدرات البشرية المؤهلة والمتخصصة في كافة مجالات العلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها بالدول العربية والحفاظ على الخبرة والمعرفة المتراكمة ونقلها للأجيال القادمة من خلال الجامعات والمعاهد المتخصصة والمؤسسات الأكاديمية والبحثية.
7. توافر خطط للبحث والتطوير والتدريب مع وجود مختبرات مرجعية مجهزة ومراكز تدريب مؤهلة مما يضمن استمرارية البحث والتطوير وإنسياب المهارات والكفاءات لبرامج تطبيقات العلوم والتكنولوجيا النووية.

ثامناً : الأهداف الخاصة للاستراتيجية وآليات تنفيذها

1. الموارد المائية والأمن الغذائي :

تعتبر المياه والغذاء والطاقة من الأعمدة الأساسية للتنمية المستدامة. حيث تعتمد الحياة الحديثة في مجملها على توافر مصادر مائية مناسبة، ويحتل الوطن العربي في مجمله مساحة واسعة تبلغ حوالي 10% من مساحة العالم، ويتميز بمجموعة من المناخات يسيطر عليها المناخ الجاف وشبه الجاف، ومعدلات مطرية متذبذبة تقل في مجملها عن 250 ملم في السنة (باستثناء بعض الدول الشاطئية والاستوائية)، إضافة إلى معدلات لنمو السكاني الذي يتجاوز 2.5% سنوياً والذي يعتبر من أعلى المعدلات في العالم. وحيث تبلغ حصة الفرد الواحد في الوطن العربي من المياه أقل من 10% من المعدلات العالمية، مما يحتم اتخاذ إجراءات فورية وإجراءات على المدى الطويل، حيث تلعب الطاقة والتكنولوجيا النووية دوراً مهماً في مجالات متعددة منها إدارة المصادر المائية الموجودة واستكشاف مصادر مائية جديدة، تحديد الأعمار للأحواض المائية، تحديد نسب التلوث، تحديد اتجاهات الجريان، تحلية مياه البحر بالطاقة النووية ويكون ذلك بتبني الأهداف التالية :

(أ) تشجيع استخدام التكنولوجيات النووية في الإدارة المثلى للموارد المائية الجوفية والسطحية وحمايتها من الملوثات

(ب) العمل على استكشاف مصادر جديدة للمياه بالتقنيات النووية وضمان استدامتها.

(ج) تدريب وتأهيل عدد من الكوادر في الدول العربية في مجال التطبيقات العلمية والفنية للاستخدام السلمي للطاقة الذرية في مجالات الموارد المائية والأمن الغذائي.

(د) الحث على إنشاء مراكز الأبحاث وتشجيع البحث العلمي المتخصص في الدول العربية في مجال التطبيقات النووية في الأمن الغذائي والزراعة والمياه.

(هـ) المساهمة في نشر استخدام التقنيات النووية والإشعاعية في الزراعة والري وزيادة إنتاجية التربة الزراعية والحد من التصحر وحفظ الأغذية وإنتاج أصناف نباتية متحملة للملوحة والجفاف وسلالات حيوانية وبحرية بصفات إنتاجية عالية.

(و) العمل على تعزيز الأطر الرقابية والتشريعية والعمل على وضع إطار موحد خاص بالوقاية من الإشعاعات المؤينة والأمان والأمن النووي والإشعاعي ومواءمة التشريعات النافذة للأنشطة النووية والإشعاعية في مجال الموارد المائية والأمن الغذائي.

آليات التنفيذ :

(أ) تشجيع استخدام التكنولوجيات النووية في الإدارة المثلى للموارد المائية الجوفية والسطحية وحمايتها من الملوثات

- مساندة الدول العربية على إنشاء مختبرات معتمدة حديثة لقياس الملوثات العضوية وغير العضوية في المياه الجوفية والسطحية .
- حث الدول العربية على إجراء دراسات علمية في مجال إزالة الملوحة (البحار والمياه الجوفية) .
- تقديم العون للدول العربية في إجراء الدراسات والأبحاث الخاصة من أجل التغلب على المشاكل المرتبطة بالمتغيرات المناخية وخاصة معدلات الهطول المطري .

(ب) العمل على استكشاف مصادر جديدة للمياه بالتقنيات النووية وضمان استدامتها

- حث الدول العربية على استخدام تطبيقات النظائر المشعة لاستكشاف مصادر جديدة للمياه.
- العمل على إعداد قاعدة بيانات وخرائط للمصادر المائية السطحية والجوفية.
- التنسيق بين الدول العربية لوضع خرائط كنتورية لمسارات وسرعات المياه السطحية لمعرفة معدلات النحر (التآكل) في التربة وحماية الشواطئ.
- استخدام تقنيات النظائر الثابتة والمشعة في الدراسات الهيدروولوجية وعلى الخصوص إستكشاف مصادر المياه الجديدة والقديمة وتحديد أعمارها.

(ج) تدريب وتأهيل عدد من الكوادر في الدول العربية في مجال التطبيقات العلمية والفنية للاستخدام السلمي للطاقة الذرية في مجالات الموارد المائية والأمن الغذائي

- العمل على زيادة التنسيق بين الدول العربية لإنشاء مختبرات هيدروولوجية مرجعية معتمدة ومراكز تدريب وتأهيل.
- وضع أسس لتطوير المختبرات القائمة من خلال منظومة معتمدة لضبط الجودة طبقاً للمعايير الدولية وتأهيل الكوادر البشرية العاملة في هذا الشأن.

- إقامة البرامج التدريبية والتأهيلية والتعليمية والندوات التوعوية والمؤتمرات العلمية في مجالات الموارد المائية والأمن الغذائي.

(د) الحث على إنشاء مراكز الأبحاث وتشجيع البحث العلمي المتخصص في الدول العربية في مجال التطبيقات النووية في الأمن الغذائي والزراعة والمياه.

- حث الدول العربية على زيادة الدعم المقدم للمراكز البحثية
- مساعدة الدول العربية على ربط البحث العلمي ومراكز الأبحاث وتوجيهها للعمل على حل المشاكل بالشركات الانتاجية والصناعية.
- إقتراح عدد من المشروعات العلمية ذات المردود الإستثماري للدول العربية.
- نقل المعرفة النظرية إلى المجال التطبيقي.
- تنفيذ مشاريع بحثية مشتركة بين الدول العربية.
- وضع آلية لمنح جوائز تشجيعية للبحوث المتميزة في هذا المجال.

(هـ) المساهمة في نشر استخدام التقنيات النووية والإشعاعية في الزراعة والري وزيادة إنتاجية التربة الزراعية والحد من التصحر وحفظ الأغذية وإنتاج أصناف نباتية متحملة للملوحة والجفاف وسلالات حيوانية وبحرية بصفات إنتاجية عالية.

- عقد برامج تدريبية واجتماعات خبراء في مجال إستخدام التقانات النووية في تحسين الإنتاج النباتي والحيواني.
- عقد برامج تدريبية وتوعوية حول إستخدام التقانات النووية في إستحداث وزيادة إنتاج سلالات حيوانية وبحرية بصفات عالية الجودة ومقاومة للعوامل البيئية في الدول العربية.
- إنشاء قاعدة بيانات بالسلالات الجديدة التي تم إنتاجها تمهيداً لوضع آلية لتبادلها بين الدول العربية.
- التوعية بإستخدام التقانات النووية في خفض التلف الفسيولوجي والميكروبي وإطالة فترة التخزين وتحقيق سلامة الأغذية صحياً.
- تشجيع الدول العربية على انشاء وتوسيع استخدام المشععات الجامية والمسرعات الألكترونية في الحفاظ على الأمن الغذائي.

2. صحة الإنسان :

إن انتشار الأمراض غير المتناقلة بالعدوى، كالسرطان واضطرابات القلب والأوعية الدموية يزداد بشكل كبير ومقلق في جميع دول العالم. وإن تنامي عدد الأشخاص الذين يعانون من هذه الحالات المرضية بات يلقي بعبء مجهد على كاهل هذه البلدان، التي كثيراً ما تقتصر إلى التقنيات اللازمة لتشخيص هذه الحالات المرضية وعلاجها على نحو فعال. ففي القرنين الماضيين، شهد ميدان الطب منجزات تقدّم لا سابقة لها. فإلى جانب اكتشافاتٍ مثل لقاحات الجدري، والمضادات

الحيوية فإنَّ اكتشاف الإشعاعات والنويدات المشعَّة لاستخدامها في الطبَّ أدى إلى خيارات أكثر تنوعاً وفعاليةً في مجالات الوقاية والتشخيص والمعالجة بخصوص كثير من الحالات المرضية وإنَّ أمراضاً مثل السرطان التي كانت تُعتبر عصيةً على التدبُّر ومميَّزةً يمكن الآن تشخيصها في وقت مبكر، وكذلك معالجتها بمزيد من الفعالية باستخدام تقنيات نووية، مما يتيح للمرضى خياراً في محاربة المرض، ويتيح بالنسبة للكثيرين فرصة بالغة الأهمية للشفاء. وهذه الطرائق باتت الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى، لأنَّ أمراضاً ذات معدلات وفيات عالية كالسرطان أو أمراض الأوعية القلبية أخذت الآن في التناقص وأصبحت من ضمن الأخطار المهدِّدة للصحة على الصعيد العربي والعالمي. وقد أحرز تقدُّم في مكافحة السرطان في كثير من البلدان في غضون العقود الزمنية الأخيرة. ولكن التحدِّيات تظل ضخمة في هذا الصدد. ولا تزال هنالك احتياجات إلى نقل وتوطين التقنيات النووية من أجل توفير فرص أعلى في المعالجة الشفائية والتخفيفية لمرضى السرطان في البلدان العربية. وفي مجال تشخيص وعلاج الأمراض تعاني بعض الدول العربية من مشكلة الإمكانيات المحدودة لإنتاج وتصنيع النظائر المشعة والتي تتضمن ضرورة وجود مركبات صيدلانية مشعة بكامل أنواعها.

مما تقدم في أعلاه وفي هذا الخصوص تتبنى الهيئة العربية للطاقة الذرية تحقيق الأهداف التالية:

- (أ) حث الدول العربية على تعزيز البنية التحتية اللازمة لاستخدام التقنيات النووية في مجال تشخيص وعلاج الأمراض والتنسيق مع المنظمات العربية والدولية في هذا الميدان.
- (ب) تشجيع الدول العربية للتوسع في إنتاج النظائر المشعة الطبية والمركبات الصيدلانية والعمل على إيجاد آليات للتكامل بينها في هذا المجال.
- (ج) العمل على تدريب الكوادر الفنية المتخصصة للتعامل الأمثل مع المواد المشعة للتشخيص والعلاج بأعلى مستويات الامن والامان الاشعاعي.
- (د) العمل على التوسع في تطبيق الطرق الحديثة في فصل وتحضير المركبات الطبية والصيدلانية المشعة.
- (هـ) توحيد إجراءات ضبط الجودة وممارسات التصنيع الجيد في إنتاج واستخدام المركبات الصيدلانية المشعة في التشخيص والعلاج بين الدول العربية.
- (و) العمل على تعزيز وتوحيد ومواءمة الأطر الرقابية والتشريعية الخاصة بالوقاية من الاشعاعات المؤينة والأمان والأمن النووي والإشعاعي في مجال الصحة.

آليات التنفيذ :

- (أ) حث الدول العربية على تعزيز البنية التحتية اللازمة لاستخدام التقنيات النووية في مجال تشخيص وعلاج الأمراض والتنسيق مع المنظمات العربية والدولية في هذا الميدان.

- تقديم العون في الدراسات الخاصة بالتوسع في انشاء مراكز صحية ومستشفيات علاجية لأستيعاب الأعداد المتزايدة من مرضى السرطانات الخبيثة المختلفة.

- بناء القدرات في مجال إستخدام التقانات النووية في استكشاف الامراض والعلاج المبكر.
- زيادة التنسيق بين الدول العربية والمنظمات الدولية مثل منظمة الصحة العالمية في هذا الشأن.

(ب) تشجيع الدول العربية للتوسع في إنتاج النظائر المشعة الطبية والمركبات الصيدلانية والعمل على إيجاد آليات للتكامل بينها في هذا المجال

- تعظيم الاستفادة من الأمكانيات المتاحة في بعض الدول العربية لتجنب تكرار انشائها في باقي الدول العربية.
- تشجيع المشاركة في الدراسات الخاصة بالتوسع في انشاء مسرعات ايونية (السيكلوترون) ومفاعلات بحوث لإنتاج النظائر المشعة الطبية.
- العمل على توحيد المعايير العربية لممارسات التصنيع الجيد للنظائر المشعة.
- العمل على إيجاد آليات لتكامل انتاج وتسويق النظائر المشعة بين الدول العربية.

(ج) العمل على تدريب الكوادر الفنية المتخصصة للتعامل الأمثل مع المواد المشعة للتشخيص والعلاج بأعلى مستويات الأمن والأمان الإشعاعي

- المساعدة في تنمية قدرات الكوادر الفنية من اطباء وصيادلة وعلميين وفنيين للتعامل الأمن مع المواد المشعة.
- تطوير المهارات الطبية لإستخدام أجهزة التشخيص والعلاج الحديثة بالتدريب والتأهيل المستمرين.
- زيادة أعداد الكوادر المدربة بأعلى مستويات على برامج الوقاية الإشعاعية في المنشآت الطبية.

(د) العمل على التوسع في تطبيق الطرق الحديثة في فصل وتحضير المركبات الطبية والصيدلانية المشعة

- التوسع في مجال البحث العلمي لأستحداث طرق جديدة لفصل وتحضير المركبات والصيدلانية المشعة.
- إعداد كوادر متخصصة في ترقيم النظائر المشعة وتحضير المركبات الصيدلانية المشعة من خلال التدريب والتأهيل.

(هـ) توحيد إجراءات ضبط الجودة وممارسات التصنيع الجيد في إنتاج واستخدام المركبات الصيدلانية المشعة في التشخيص والعلاج بين الدول العربية

- حث الدول العربية على أنشاء مختبرات متخصصة في تحضير المركبات الصيدلانية المشعة.
- العمل على زيادة التنسيق بين الدول العربية والمنظمات الدولية للاستفادة من الخبرات الدولية في هذا المجال.

- الدعوة إلى توحيد المعايير العربية لممارسات التصنيع الجيد لأنتاج المركبات والمستحضرات الصيدلانية المشعة.

(و) العمل على تعزيز وتوحيد ومواءمة الأطر الرقابية والتشريعية الخاصة بالوقاية من الاشعاعات المؤينة والأمان والأمن النووي والإشعاعي في مجال الصحة

- دعوة الشبكة العربية للهيئات الرقابية لعقد البرامج التدريبية والاجتماعات الفنية في موضوع الأطر الرقابية والتشريعية في مجال الصحة ومواءمتها.

3. البيئة :

لقد أصبح الحفاظ على البيئة من أكبر التحديات في عصرنا الحالي حيث ان امتداد الأثر البشري نتيجة النمو السكاني المتزايد وتغير أنماط الاستهلاك قد سبب إجهاداً مفرطاً للأنظمة البيئية ومواردها الطبيعية. يتركز نطاق اهتمام الهيئة العربية للطاقة الذرية في مجال البيئة على حماية البيئة وفهم مشكلاتها من خلال إستخدام التقنيات النووية والتركيز على التخطيط وصياغة برامج التعاون التقني بين البلدان العربية لوقاية البشر والأنظمة البيئية من الإشعاعات المؤينة والتحسين الأمثل للأثار البيئية الناجمة عن الانحدار في الأنظمة البيئية باستخدام التقنيات النووية وتيسير الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وإدارتها، إذ يوفر استخدام الطاقة النووية فوائد بيئية متميزة منها على سبيل المثال إنتاج طاقة ذات مستوى منخفض من انبعاثات الغازات الدفيئة.

إن استخدام التقنيات النووية في عدد كبير من التطبيقات أمراً محورياً في احتياجات البيئة والتنمية المستدامة. وتسعى الهيئة العربية للطاقة الذرية من خلال عملها للتأكيد على تحسين البنى التحتية لاستخدام التقنيات النووية في تحسين إدارة الموارد الطبيعية وإتاحة فهم أفضل لمشكلات البيئة وفي هذا الخصوص تتبنى الهيئة العربية للطاقة الذرية الأهداف التالية :

(أ) المساعدة في تطوير خطط طوارئ وطنية والمعي الى تطوير خطط طوارئ عربية مشتركة.

(ب) المساعدة في توحيد القوانين واللوائح الوطنية المرتبطة بحماية البيئة من التلوث الإشعاعي.

(ج) العمل على تشجيع استخدام التقنيات النووية في كشف وتشخيص ومعالجة الملوثات البيئية.

(د) العمل على ترسيخ روح التعاون بين شبكات الرصد الإشعاعي البيئي والإنذار المبكر وتسهيل تبادل المعلومات بين الدول العربية في هذا المجال.

(هـ) المساهمة في بناء القدرات البشرية والمؤسسية في التخصصات المختلفة ذات الصلة بالعلوم والتكنولوجيا النووية في مجال حماية البيئة.

آليات التنفيذ :

(أ) المساعدة في تطوير خطط طوارئ وطنية والسعي الى تطوير خطط طوارئ عربية مشتركة

- مساعدة الدول العربية على وضع وتطوير خطط طوارئ نووية وإشعاعية وطنية والتنسيق والمواءمة بينها.
- مساعدة الدول العربية على تكوين فرق متخصصة لأعمال الطوارئ الإشعاعية مثل مجموعة التدخل السريع ومجموعة الوقاية الإشعاعية ومجموعة إزالة التلوث.
- العمل على التنسيق بين الدول العربية لوضع خطط طوارئ عربية مشتركة.
- العمل على تأسيس شبكة عربية موحدة للرصد الإشعاعي البيئي وأن تلعب الهيئة دوراً أساسياً في التنسيق بين الدول العربية في تبادل المعلومات والتجارب والدروس المستفادة في هذا المجال.
- إنشاء دليل إرشادي لإعداد خطط الطوارئ الوطنية.

(ب) المساعدة في توحيد القوانين واللوائح الوطنية المرتبطة بحماية البيئة من التلوث الإشعاعي

- حث الجهات الرقابية النووية والأشعاعية في الدول العربية على وضع القوانين واللوائح الوطنية المرتبطة بحماية البيئة من التلوث الإشعاعي والمواءمة بينها.
- العمل على تعزيز التعاون بين الهيئات الرقابية العربية وخلق مناخ لتبادل التجارب والدروس المستفادة.

(ج) العمل على تشجيع استخدام التقنيات النووية في كشف وتشخيص ومعالجة الملوثات البيئية

- تقديم المساعدة الفنية وحث الدول العربية على إنشاء مختبرات متخصصة معتمدة في تقدير الملوثات المشعة وغير المشعة في الأوساط البيئية.
- التوسع في استخدام التقنيات النووية في كشف وتشخيص ومعالجة الملوثات البيئية.
- مساعدة الدول العربية في وضع معايير قياسية محددة مشتركة لمعرفة تركيزات الملوثات البيئية ذات المنشأ الطبيعي أو الناتجة من استخدامات الإنسان وكيفية تقليل الآثار الضارة لها.
- العمل على تبادل الخبرات بين الدول العربية في مجال إزالة وتقليل التلوث الإشعاعي في الهواء والتربة والمياه .

(د) العمل على ترسيخ روح التعاون بين شبكات الرصد الإشعاعي البيئي والإنذار المبكر وتسهيل تبادل المعلومات بين الدول العربية في هذا المجال

- حث الدول العربية على تأسيس شبكات للرصد الإشعاعي البيئي.

- العمل على ربط الشبكات العربية معاً وتسهيل تبادل البيانات بينها عن طريق الهيئة العربية للطاقة الذرية.
- المساعدة في استحداث طرق تكنولوجية لحوكمة شبكات الرصد الإشعاعي البيئي والإنذار المبكر.
- العمل على استحداث خارطة اشعاعية موحدة ومحدثة للدول العربية.
- زيادة التنسيق بين الدول العربية لتسهيل أتمتة تبادل المعلومات.

(هـ) المساهمة في بناء القدرات البشرية والمؤسساتية في التخصصات المختلفة ذات الصلة بالعلوم والتكنولوجيا النووية في مجال حماية البيئة

- تنظيم البرامج التدريبية والندوات التوعوية والمؤتمرات والاجتماعات الفنية وبعثات الخبراء في هذا الموضوع.

4. الطاقة :

نظراً للزيادة المتوقعة في النمو الاقتصادي والاجتماعي في الدول العربية في العقود المقبلة، وكذلك تضاعف عدد السكان بحلول 2030 فلا بد أن نتوقع أيضاً زيادة الحاجة إلى الطاقة، حيث تعتبر نسبة نمو الطلب على الطاقة في الوطن العربي الأعلى عالمياً. وبزيادة الطلب على الطاقة يصبح التفكير في تنوع مصادرها أمراً ضرورياً. والطاقة النووية كمصدر من مصادر الطاقة يمكن أن تلعب في المستقبل دوراً مهماً في مساعدة الدول العربية للحصول على طاقة نظيفة بأقل أضرار بالبيئة.

لقد أصبح خيار اللجوء إلى الطاقة النووية كمصدر لتوليد الكهرباء وإزالة ملوحة المياه خياراً إستراتيجياً بالنسبة للدول العربية يجب الإعداد له على المدى المتوسط والبعيد. ومن الأسباب التي تدعو الدول العربية إلى الشروع في بناء محطات نووية الزيادة في الطلب على الطاقة وشحة المياه العذبة والنقص المتزايد في احتياطات النفط والغاز وقلة الاكتشافات الجديدة فيهما وتذبذب أسعارهما وعلاقة الطاقة بالتنمية والرغبة في تأمين التزود بالطاقة والإكتفاء الذاتي. كما أن الطاقة النووية أثبتت وثوقيتها من حيث الأمان والأمن العائليين الذي تمتع بها سجلها، مما مكن من إدارة النفايات النووية والمشعة والتحكم فيها بتقنيات عالية. كما أنه لا ينبعث منها غازات مسببة للإحتباس الحراري وكونها كذلك ذات تكلفة منافسة مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى.

ولتغطية الزيادة في احتياجات الدول العربية من الكهرباء والماء في السنين المقبلة من القرن الحالي فلا بد من التفكير جدياً في بناء محطات نووية مزدوجة الأغراض لتوليد الكهرباء وإزالة ملوحة المياه معاً.

لقد أبدت العديد من الدول العربية رغبتها في إدراج خيار توليد الكهرباء وإزالة ملوحة مياه البحر باستخدام الطاقة النووية ضمن استراتيجياتها لتنوع مصادر الطاقة عن طريق الشروع في بناء

أول محطاتها النووية وستشهد المنطقة العربية قبل عام 2030 إنشاء العديد من المحطات النووية. والدول العربية في حاجة ماسة إلى إعداد بنية تحتية قوية تمكنها من الشروع في بناء برامجها النووية ويعتبر تقييم عناصر البنية التحتية الأساسية لمشاريع محطات القوى النووية ضرورياً لضمان توفير أسباب النجاح واكتشاف نقاط التحسين المحتملة في البرنامج النووي وترتيب الأولويات.

وستقوم الهيئة العربية للطاقة الذرية بدور محوري في زيادة الإستعداد العربي لبناء المحطات النووية لتوليد الكهرباء وإزالة ملوحة مياه البحر عن طريق المساعدة في بناء الهيكلية التشريعية والرقابية والموارد البشرية وشروط اختيار الموقع الأمثل والأمان والقبول الجماهيري. وفقاً للأهداف الآتية :

- (أ) مساندة الدول العربية الراغبة في تخطيط وإدراج خيار توليد الكهرباء وإزالة ملوحة المياه ضمن استراتيجياتها لتنوع مصادر الطاقة ودعم مواقفها في جميع المحافل العربية والإقليمية والدولية.
- (ب) المساعدة في بناء القدرات البشرية والمؤسسية وتقديم المشورة في مجال المعرفة والتقنية المتعلقة بالاستعداد لبناء محطات نووية وتطويرها والحفاظ عليها.
- (ج) المساعدة في زيادة الوعي الشعبي والقبول الجماهيري بفوائد محطات القوى النووية ونشر ثقافة الأمان والأمن النوويين.
- (د) المساعدة في توطيد المعرفة والتقنية المتعلقة بدورة الوقود النووي.
- (و) العمل على تعزيز الأطر الرقابية والتشريعية.

آليات التنفيذ

- (أ) مساندة الدول العربية الراغبة في تخطيط وإدراج خيار توليد الكهرباء وإزالة ملوحة المياه ضمن استراتيجياتها لتنوع مصادر الطاقة ودعم مواقفها في جميع المحافل العربية والإقليمية والدولية
- إنشاء مركز دراسات في مجال تخطيط الطاقة واستخدام وتطوير النماذج والأدوات الحاسوبية لتخطيط الطاقة وقواعد البيانات.
- تقدير الاحتياجات المستقبلية للدول العربية للتزود بالطاقة وأمثلة نظم التزود بالكهرباء وتقييم التقنيات المختلفة بما فيها النووية من حيث التأثيرات البيئية والصحية.
- المساعدة في وضع وصياغة إستراتيجيات وطنية تأخذ في اعتبارها أهداف التنمية المستدامة لكل دولة.
- توفير منصة للدول العربية للقاء لتدارس خيار الطاقة النووية في توليد الكهرباء وإزالة

ملوحة مياه البحر وتبادل الأفكار والرؤى والتجارب والدروس المستفادة بين المسؤولين وذوي الاختصاص في البرامج العربية الصاعدة لبناء محطات قوى نووية.

(ب) المساعدة في بناء القدرات البشرية والمؤسسية وتقديم المشورة في مجال المعرفة والتقنية المتعلقة بعناصر الاستعداد لبناء محطات نووية وتطويرها والحفاظ عليها

- تقييم عناصر البنية التحتية للدول العربية الراغبة في إنشاء محطات نووية أو التوسع فيها والعمل على تعزيزها، في كل مراحل مشروع بناء المحطة النووية، حسب حاجة الدول وإمكانات الهيئة. حيث تشمل عناصر البنية التحتية على ما يلي: الموقف الوطني، الأمان النووي، الإدارة، التمويل، الإطار التشريعي والرقابي، الضمانات، الوقاية من الإشعاع، شبكة الكهرباء، تنمية الموارد البشرية، مشاركة أصحاب المصلحة، الموقع والتسهيلات الداعمة والحماية البيئية، التخطيط للطوارئ، الأمن والحماية المادية، دورة الوقود النووي، النفايات المشعة، مشاركة قطاع الصناعة، الشراء والتجهيز.

- التأهيل والتدريب المستمرين للعاملين في البرامج النووية العربية وإنشاء محاكى لمفاعل قوى من أجل تدريب وتعليم الكوادر التي سوف تساهم مستقبلاً في تشغيل محطات القوى من العاملين الشباب في برامج القدرة النووية أو مراكز البحوث أو الجامعات التي تزود البرامج النووية الوطنية بالمهارات اللازمة. كما يكون هذا المحاكى أداة في فهم واستيعاب العمليات المتكاملة لمفاعل القوى وأساليب وشروط التشغيل في الظروف العادية وفي حالات الطوارئ.

(ج) المساعدة في زيادة الوعي الشعبي والقبول الجماهيري بفوائد محطات القوى النووية ونشر ثقافة الأمان والأمن النوويين

- تنظيم ندوات التوعية بالطاقة الذرية
- إصدار النشرات حول فوائد المحطات النووية والأفلام التوعوية والإشهارية لتبين أهمية المحطات النووية وكيفية السيطرة على مخاطرها.

(د) المساعدة في توطيد المعرفة والتقنية.

- إصدار الأدلة والوثائق العلمية والكتب ذات العلاقة بالعلوم والتكنولوجيا في مجال بناء محطات القوى وترجمتها إلى اللغة العربية.
- العمل على إدخال العلوم والتقنيات النووية في المؤسسات التعليمية في كافة مراحل التعليم.

- تشجيع البحث والتطوير في هذا المجال.

(و) العمل على تعزيز الأطر الرقابية والتشريعية

- العمل على وضع إطار موحد خاص بالوقاية من الإشعاعات المؤينة والأمان والأمن النووي والإشعاعي ومواءمة التشريعات النازمة للأنشطة النووية والإشعاعية في هذا المجال.
- المساعدة في بناء القدرات البشرية والمؤسسية للهيئات الرقابية الوطنية.

5. الصناعة والتعدين :

سيشهد العالم خلال العقود القليلة القادمة من هذا القرن بداية عصر جديد يعتمد أساساً على الخامات النووية مثل اليورانيوم والثوريوم، وذلك سعياً إلى إدخال الطاقة النووية السلمية ضمن مزيج الطاقة، وتوفير متطلبات التنمية المستدامة حتى 2030. وفي هذا الصدد، يلاحظ أنه ومنذ عام 2002 أصبح إنتاج 99% من اليورانيوم في العالم حكراً على عدد محدود من الدول الغير عربية.

وبالنظر إلى وجود عدد من مفاعلات الأبحاث في الدول العربية، والتوجه لإنشاء المزيد منها خلال العقود القادمة، إضافة لتوجه العديد من الدول لإنشاء محطات قدرة نووية، كان لزاماً التفكير بشكل جدي الدخول في الجانب الأمامي لدورة الوقود النووي باتجاه ضمان توفر الوقود النووي لهذه المفاعلات والمنشآت في المستقبل وما يترافق معه من تأهيل وتدريب الكوادر البشرية الكافية والمناسبة.

فبالإضافة إلى امتلاك الدول العربية لاحتياطيات استراتيجية كبيرة من الخامات النووية كاليورانيوم والثوريوم فإنها تمتلك أيضاً كميات كبيرة من العناصر النادرة ومركباتها (الرمال السوداء) التي تعتبر المصدر الأساسي والرئيسي لكثير من المعادن والعناصر ذات الجدوى الاقتصادية العالية والتي من الممكن أن تعود بالنفع الكبير على الدول العربية.

لذلك تتجه الهيئة العربية للطاقة الذرية لتعظيم الاستفادة القصوى من الخامات والمواد المعدنية الاقتصادية الموجودة بها والاستفادة منها كقيمة مضافة اقتصادياً في كثير من الاستخدامات والتطبيقات السلمية للنظائر المشعة في مجالات الطب والصناعة والزراعة وغيرها.

كما تسعى الهيئة إلى الحد من مشكلة قلة الإمكانات اللازمة لإنتاج وتصنيع النظائر المشعة والتي تتضمن وجود مركبات مشعة بكامل أنواعها مع العمل على تطوير عمليات ضبط الجودة وفقاً للمعايير الدولية في هذا الشأن.

وتسعى الهيئة أيضاً للعمل على ضمان الجودة وحسن التشغيل وسلامة المنشآت الصناعية التي يعتمد عملها على المنشآت النفطية والبتروكيميائية وكذلك إدخال الاختبارات اللاإتلافية التي يمكن الكشف بها عن العيوب الموجودة في كل جزء من أجزاء المنتج وتحديد طبيعة هذه العيوب وأسباب نشوءها خلال جميع مراحل العملية الإنتاجية وأثناء مرحلة الخدمة. ولتحقيق ذلك كله تتبنى الهيئة الأهداف التالية :

(أ)حث الدول العربية على التوسع في استكشاف وإستخلاص الخامات النووية والخامات المصاحبة.

(ب)التشجيع على استخدام التقنيات النووية في مجال الصناعات الحديثة وإنتاج وتخليق

المواد وتحسين خواصها.

(ج) تعزيز البنية التحتية في مجال الاختبارات الاتلافية واللاتلافية وتطبيقاتها في الصناعات المختلفة طبقاً للمواصفات العربية والدولية.

(د) السعي الى وضع آلية عربية عملية موحدة للتكامل في إنتاج وتصنيع وتسويق النظائر المشعة المستخدمة في الصناعة.

(هـ) المساعدة في تطوير الإدارة المتكاملة للنفايات المشعة بما فيها تلك الحاوية على النظائر المشعة طبيعية المنشأ.

(و) السعي إلى الحفاظ على الإرث التاريخي والحضاري في الدول العربية باستخدام التقنيات النووية.

آليات التنفيذ:

(أ) حث الدول العربية على التوسع في استكشاف واستخلاص الخامات النووية والمصاحبة

- مخاطبة الدول العربية لمعرفة أنشطتها الوطنية الحالية وخططها المستقبلية فيما يخص استكشاف وتعددين الخامات النووية والخامات المصاحبة الأخرى.
- حصر الخبرات والعمليات التقنية المتوفرة والمستخدمه في الدول العربية فيما يخص استخلاص وتنقية الخامات النووية والخامات المصاحبة الأخرى.
- التنسيق الفعال بين الدول العربية لتبادل الخبرات الفنية في مجالات الاستكشاف والتعددين والاستخلاص.
- التنسيق بين الدول العربية والاستفادة من الخبرات المتوفرة في عدد منها لإرساء وتنفيذ برامج وطنية للرقابة البيئية والرقابة النووية على عمليات تعددين واستخلاص وتنقية الخامات النووية والخامات المصاحبة الأخرى.

(ب) التشجيع على استخدام التقنيات النووية في مجال الصناعات الحديثة وإنتاج وتخليق المواد وتحسين خواصها

- تكوين قاعدة بيانات تشمل السرعات الإلكترونية والأيونية العاملة في الدول العربية وتلك التي قيد الإنشاء، مع تحديد الدول التي تبدي استعدادها للتعاون مع الدول العربية الأخرى من خلال مشاريع مستقبلية مشتركة.
- تشجيع الدول العربية على إدخال استخدام تقنيات السرعات الإلكترونية والأيونية في علوم وهندسة المواد في المناهج الدراسية في المؤسسات الأكاديمية الوطنية ذات العلاقة.
- تشجيع الدول العربية على إدخال استخدام التقنيات النووية المختلفة في مجالات العلوم الحديثة مثل التقنيات النانوية في إنتاج مواد جديدة وتحسين خواص المواد.

(ج) تعزيز البنية التحتية في مجال الاختبارات الإتلافية واللاإتلافية وتطبيقاتها في الصناعات المختلفة طبقاً للمواصفات العربية والدولية

- عقد اجتماعات خبراء عرب متخصصين بهدف تحديث المواصفات العربية طبقاً للمواصفات الدولية المعمول بها.
- تشجيع التوسع في إدخال التقنيات النووية باستخدام الاختبارات اللاإتلافية في ضبط جودة المنشآت الصناعية والمحافظة عليها وفي ضبط جودة المنتجات وضبط ومراقبة العمليات الصناعية المختلفة.
- الاستفادة من مراكز التدريب الوطنية في مجالات الفحوصات الإتلافية واللاإتلافية الموجودة في الدول العربية ومن الكفاءات المعتمدة فيها لتأهيل الكوادر الهندسية والفنية العاملة في المنشآت الصناعية ذات العلاقة.

(د) السعي الى وضع آلية عربية عملية موحدة للتكامل في إنتاج وتصنيع وتسويق النظائر المشعة المستخدمة في الصناعة

- تكوين قاعدة بيانات تشمل منشآت إنتاج النظائر المشعة الطبية والصناعية العاملة في الدول العربية وتلك التي قيد الإنشاء وقدرات تلك المنشآت على تصنيع المصادر المشعة المختومة.
- تشجيع الدول العربية على التكامل في إنتاج وضبط جودة وتسويق النظائر المشعة الطبية والصناعية مع الدول العربية الأخرى من خلال مشاريع مستقبلية مشتركة تنسقها الهيئة العربية للطاقة الذرية.
- اعتماد مواصفات عربية موحدة لممارسات التصنيع الجيد للمركبات الصيدلانية الموسومة بالنظائر المشعة.
- تنسيق تبادل الخبرات في مجال تصنيع وضبط جودة المصادر المشعة المختومة بين الدول العربية.

(هـ) المساعدة في تطوير الإدارة المتكاملة للنفايات المشعة بما فيها تلك الحاوية على النظائر المشعة طبيعياً المنشأ

- مساعدة الدول العربية في وضع سياسات واستراتيجيات وطنية لتنظيم وإدارة التعامل مع النفايات المشعة.
- مساعدة الدول العربية في تأسيس وتحسين القواعد التشريعية والرقابية لتنظيم وإدارة التعامل مع النفايات المشعة والتخلص الآمن منها.
- مساعدة الدول العربية في تحديد التكنولوجيات المناسبة في معالجة وتكييف النفايات النووية والمشعة ومواصفات منشآت التخزين المؤقت لها ومنشآت التخلص الدائم منها.

(و) السعي إلى الحفاظ على الإرث التاريخي للحضارات في الدول العربية باستخدام التقنيات النووية

- تكوين قاعدة بيانات تشمل مختبرات فحص وتحليل وترميم وحفظ الإرث التاريخي والثقافي في الدول العربية وتلك التي قيد الإنشاء وقدرات تلك المختبرات في مجال استخدام التقنيات النووية.
- التنسيق بين المختبرات لتحديد أطر التعاون والتكامل وسد الثغرات في مجال التقنيات المستخدمة.
- الاستفادة من الخبرات العربية المتوفرة لتنظيم دورات تدريبية للمتخصصين والفنيين على استخدام التقنيات المختلفة.
- السعي لإعداد مشاريع إقليمية مع المنظمات الدولية ذات العلاقة لتطوير القدرات العربية في مجال استخدام التقنيات النووية المختلفة في فحص وتحليل وترميم وحفظ الإرث التاريخي والثقافي.

تاسعاً : الأداء والتقييم والمتابعة

لقد تبين أهمية العديد من التقنيات النووية في عملية التنمية الاقتصادية والحفاظ على الصحة العامة والبيئة والطاقة. ومن الضروري وضع آليات تنفيذية مناسبة وخطوات واضحة لتوظيف هذه التقنيات في الدول العربية. وتتوزع مسؤولية تنفيذ هذه الآليات والخطوات على جهات ثلاث:

✓ الدولة (أو مجموعة الدول في حالة المشاريع المشتركة)

✓ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

✓ الهيئة العربية للطاقة الذرية.

كما من الممكن ان تتشارك جهتان أو أكثر في تنفيذ آلية معينة وفقاً لطبيعة ومرامي هذه الآلية. تتبنى كل دولة، حسب أولوياتها وإمكاناتها، تأمين بنائها التحتية للبرامج النووية وتوظيف التقنيات النووية في التنمية الشاملة، مع إمكانية التعاون مع دول عربية أخرى، وتمثل البنى التحتية في:

- إصدار وتفعيل القانون النووي
- إنشاء/ تطوير وتمكين هيئة وطنية للطاقة النووية
- إنشاء/ تطوير وتمكين الهيئة الرقابية النووية والإشعاعية.
- إدخال علوم الطاقة النووية وتقنياتها في مراحل التعليم المختلفة حسب ما تقتضيه الحاجة.
- إنشاء المختبرات التي تستخدم التقنيات النووية في التحليل والكشف خدمة لعلوم البيئة والمياه وعلوم البحار والزراعة والصناعة والصحة.
- إنشاء مراكز الطب النووي وإنتاج النظائر المشعة المختلفة.
- المشاركة في برامج الهيئة لتكامل وتبادل الإنتاج العربي من النظائر المشعة ودراسة

إمكانية المشاركة في المشاريع العربية المشتركة التي تتسقها الهيئة العربية للطاقة الذرية.

• بناء المفاعلات والمعجلات والمنشآت النووية والإشعاعية.

ستقوم الهيئة العربية للطاقة الذرية بمواكبة جهود الدول العربية في تنمية الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية فيها والتنسيق والتعاون فيما بينها من أجل تحقيق الأهداف العامة والخاصة للإستراتيجية. وتعظيم دور الهيئة في بناء القدرات البشرية والمؤسسية في الدول العربية في كافة مجالات التطبيقات السلمية للطاقة الذرية وفي تطوير نماذج القوانين النووية والإشعاعية واللوائح التنظيمية باللغة العربية ووضعها بتصرف الدول للاستعانة بها.

كما ستقوم الهيئة بعدد من الخطوات الضرورية لتدعيم مشاريع عربية مشتركة مع زيادة تفعيل دور الشبكة العربية للهيئات الرقابية وتطويرها بهدف مساعدة الهيئات الرقابية النووية الوطنية في اداء مهامها.

كذلك ستعمل الهيئة على تكوين موقف عربي من المبادرات الدولية لتأمين الوقود النووي والعمل بشكل جماعي على إيجاد مبادرة عربية تسهم في تأمينه لمفاعلات الابحاث العاملة في الدول العربية.

تقوم الهيئة العربية للطاقة الذرية بمراجعة وتقييم تنفيذ الاستراتيجية ومراقبة التقدم حسب الأهداف المرسومة ومؤشرات الأداء كل سنتين وتعرض نتائج المراجعة والتقييم على المجلس التنفيذي لمناقشتها والمؤتمر العام لاعتمادها وتلتزم الهيئة بالتوجيهات والقرارات والتوصيات الصادرة عنها.



جامعة الدول العربية
المنظمة العربية للتنمية الزراعية



**إستراتيجية التنمية الزراعية
العربية المستدامة
(2030_2020)**

المحتويات

الموضوعات

المحتويات

الملخص التنفيذي

تمهيد

- 1) أهم الإنجازات التي تمت في إطار الإستراتيجية العربية للتنمية الزراعية المستدامة للعقدين (2005-2025) خلال الفترة (2008 – 2020)
- 2) تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والمهددات (SWOT)
- 3) تحليل أوضاع الزراعة والموارد الطبيعية خلال فترة تنفيذ الإستراتيجية (2008 – 2018م)

3.1 الإنتاج الزراعي والموارد الطبيعية

3-1-1 الإنتاج النباتي

3-1-2 الثروة الحيوانية

3-1-3 الأسماك والأحياء المائية

3-1-4 الغابات

3-1-5 الموارد الطبيعية (الأرض المياه والمراعي)

3-1-6 المتاح للاستهلاك ونسب الاكتفاء الذاتي

3.2 التحديات الإجرائية الفنية والاقتصادية والمؤسسية التي واجهت تنفيذ إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة (2005-2025)

3-2-1 عدم فعالية أو عدم الامتثال لمبادئ الاستثمار الزراعي (PRAI)

3-2-2 قلة الالتزام بالمبادئ التوجيهية بشأن الإدارة الرشيدة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق تحقيق الأمن الغذائي

3-2-3 ضعف الشراكة مع القطاع الخاص

3-2-4 قلة فعالية التنظيمات المحلية ومنظمات المجتمع المدني

3-2-5 افتقار سلاسل القيمة إلى التطوير (سلاسل الإنتاج والإمدادات الغذائية)

3-2-6 الهدر والفاقد من الغذاء

3-2-7 نقص الأعلاف

3-2-8 عدم استقرار السياسات السعرية

3-2-9 التجارة والتسويق بين الدول الأعضاء

3-2-10 قلة إتاحة فرص التشغيل والعمل في المناطق الريفية خاصة فيما

يتصل بالنساء والشباب

4. تحديات التنمية الزراعية العربية المستدامة

4.1 تحديات التنمية الزراعية المستدامة

4.1.1 الأمن الغذائي والتغذوي

4.1.2 تغير المناخ

4.1.3 تنمية القدرات البشرية والمؤسسية

الموضوعات

- 4.1.4 ضعف الاعتماد على التقنيات
- 5.1.4 عدم وجود سياسات وإستراتيجيات مواتية
- 2.4 القضايا الملحة ذات العلاقة
 - 1.2.4 الفقد والهدر في الغذاء
 - 2.2.4 التكامل التجاري (العوائق الفنية للتجارة (TBT)، إجراءات الصحة والصحة النباتية (SPS)
 - 3.2.4 العدالة الاجتماعية وتمكين المرأة والشباب في المجتمعات الريفية المهمشة
 - 4.2.4 القدرة على التأقلم والصمود
 - 5.2.4 القضايا البيئية (التنوع البيولوجي، وتغير المناخ)
 - 6.2.4 ترابط المياه والطاقة والغذاء (Nexus)
5. الإطار العام لإستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة (المعدلة) 2030 – 2020
 - 1.5 دوافع إعداد الإستراتيجية المعدلة (2030,2020)
 - 2.5 منهج تغيير الإستراتيجية (2030,2020)
 - 3.5 الرؤية والرسالة والأهداف والقيم الأساسية
 6. البرامج والمكونات الرئيسية
 - 1.6 البرنامج الرئيسي لنقل التقانات وزيادة واستدامة الإنتاج والإنتاجية والمردود الزراعي
 - 2.6 البرنامج الرئيسي لحوكمة نظم إدارة واستغلال الموارد الزراعية العربية واستدامتها
 - 3.6 البرنامج الرئيسي لتعزيز القدرات التنافسية للمنتجات الزراعية وتحسين بيئة الاستثمار والتجارة الزراعية العربية
 - 4.6 البرنامج الرئيسي لتطوير وازدهار الريف والابتكار وريادة الأعمال لتمكين المرأة والشباب وتقليل الفوارق
 - 5.6 البرنامج الرئيسي لصحة النبات والحيوان وسلامة الغذاء
 - 6.6 البرنامج الرئيسي لبناء القدرات البشرية والمؤسسية وإتاحة المعرفة الزراعية (مستودع المعرفة)
7. التنفيذ والرصد والتقييم وإعداد التقارير
 - 1.7 إجراءات التنفيذ
 - 2.7 آليات التنفيذ
 - 1.2.7 سلاسل القيمة
 - 2.2.7 ريادة الأعمال والشراكة بين القطاعين العام والخاص
 - 3.2.7 الشراكات
 - 4.2.7 الشبكات ومنصات الابتكار
 - 3.7 الرصد والتقييم وإعداد التقارير
 - 1.3.7 الرصد

الموضوعات

- 2.3.7 التقييم
- 3.3.7 التقارير
- 4.3.7 قدرات الرصد والتقييم المتكاملة والمجهزة بشكل جيد
- 5.3.7 القدرات الفنية والمؤسسية الشاملة
- 6.3.7 الجهات الفاعلة والمسؤوليات الرئيسية
- 8. الإجراءات التخطيطية للتنفيذ
- 1.8 الموارد المطلوبة
- 1.1.8 الموازنة
- 2.1.8 مصادر التمويل للإستراتيجية
- 3.1.8 شركاء التنفيذ

الملاحق

الملحق رقم (1)

الملحق رقم (2)

الأشكال

رقم الصفحة	الشكل
27	الشكل (1): الإطار العام للإستراتيجية المعدلة (2030.2020)

الجدول

الجدول
جدول رقم (1.7) متطلبات إعداد التقارير
جدول رقم (2.7) إستراتيجية 2030-2020 - الجهات الفاعلة والمسؤوليات - إطار المعرفة والرصد والتقييم (KMEF)
جدول رقم (1.8) ملخص توزيع الاعتمادات المالية السنوية على الأهداف الإستراتيجية الخمسة
جدول رقم (2.8) توزيع الاعتمادات المالية السنوية على الأهداف الإستراتيجية في كل خمس سنوات

المخلص التنفيذي

- 1- إيماننا بضرورة دعم وتفعيل وتأطير العمل العربي المشترك في مجال التنمية الزراعية المستدامة لتحقيق الأمن الغذائي العربي، أصدر القادة العرب في قمة الجزائر في مارس (آذار) 2005، قراراً بالرقم (314) قضى بتكليف الجمعية العامة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية (وزراء الزراعة العرب) بإعداد إستراتيجية عربية للتنمية الزراعية المستدامة خلال العقدين (2005,2025).
- 2- تم عرض الإستراتيجية على قمة الرياض التي انعقدت في مارس (آذار) 2007م، وصدر بشأنها القرار رقم (393)، والذي نص على " الموافقة على الإستراتيجية العربية للتنمية الزراعية المستدامة (وثيقة مستقلة)، الوثيقة رقم: (ق ع:393 د.ع (19) 2007/3/29) اعتبار إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة جزءاً من الإستراتيجية المشتركة للعمل الاقتصادي والاجتماعي العربي.
- 3- بعد مرور ثمانية أعوام من البدء في تنفيذ الإستراتيجية، اعتمدت قمة العالم للتنمية المستدامة - على هامش أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً بعنوان "تحويل عالمنا: جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة"، والذي اشتمل على (17) هدفاً و(169) غاية. وقد أصدر مجلس الجامعة العربية على مستوى القمة القرار رقم 631 (د.ع 26) بتاريخ 2015/3/29 بشأن الأولويات العربية لأجندة التنمية المستدامة العالمية لما بعد 2015- والذي نصت الفقرة الثالثة منه على: " دعوة المجالس الوزارية العربية المتخصصة للتنسيق مع المنظمات العربية المتخصصة وبالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة في وضع خطة عمل عربية لتنفيذ أجندة التنمية المستدامة لما بعد 2015 .
- 4- نظراً لأن أهداف وبرامج إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين 2005 - 2025م تتسق مع العديد من أهداف وغايات التنمية المستدامة 2030، فقد اقترحت المنظمة على جمعيتها العامة في دورة انعقادها (35) في أبريل 2018، القيام بتكليف ومواءمة الإستراتيجية العربية للتنمية الزراعية المستدامة (2005-2025) وخططها وبرامج عملها السنوية وربطها بأهداف وغايات التنمية المستدامة 2030، بحيث يؤدي تنفيذها إلى مساعدة الدول الأعضاء على تحقيق تلك الأهداف والغايات.
- 5- قامت المنظمة بإعداد الإستراتيجية المعدلة وعرضها على المجلس التنفيذي والجمعية العامة للمنظمة وصدر بشأنها القرار رقم (36/4 ج ع 2020) والذي نصت الفقرة الثانية منه على " الموافقة على الإستراتيجية المعدلة بالصيغة المرفقة وتكليف المنظمة باستكمال إجراءات تصديقها واعتمادها من المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية والقمة العربية. وتأمل المنظمة أن تمثل الإستراتيجية المعدلة ركيزة أساسية لتفعيل وتطوير العمل الزراعي العربي المشترك وبما يساهم في تحقيق التنمية الزراعية العربية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة 2030.
- 6- خلال فترة تنفيذ الإستراتيجية العربية للتنمية الزراعية المستدامة (2005-2025) حققت المنظمة بالتعاون مع دولها الأعضاء وشركاء التنمية إنجازات مقدرة في إطار تلك

الإستراتيجية، غطت كافة المجالات الزراعية والسمكية.

7- في إطار الإعداد للإستراتيجية المعدلة تم إجراء تقييم شامل للتقدم المحرز في تنفيذ إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين 2005-2025 على مدار فترة السنوات العشر من دخول الإستراتيجية حيز التنفيذ في العام 2008، ومعالجة القيود التي واجهتها وتقييم الإنجازات وقصص النجاح. كما تم إجراء تحليل رباعي تفصيلي لـ (نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات) للبرامج الرئيسية السبعة للإستراتيجية.

8- كما تم إجراء تحليل شامل لأوضاع الزراعة والموارد الطبيعية في المنطقة العربية والمعوقات والصعوبات التي تواجه التنمية الزراعية العربية. وكذلك تم استعراض كافة القضايا الملحة ذات العلاقة والأثر المقدر في تحقيق التنمية الزراعية العربية المستدامة ومن أهمها فقد وهدر الغذاء، التكامل التجاري والعوائق الفنية والصحية للتجارة الزراعية العربية البيئية، والعدالة الاجتماعية وتمكين المرأة والشباب، والقدرة على التأقلم والصمود، والقضايا البيئية، والترابط بين المياه والطاقة والغذاء. إضافة إلى دراسة التغيرات ذات الصلة بالقطاع الزراعي التي حدثت على المستوى العالمي ومنها إعادة التوجيه الاقتصادي، التغيرات في أفكار التنمية، التغيرات الاقتصادية العالمية، التقدم التكنولوجي والانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة 2030، وذلك للبناء عليها والاستفادة منها عند وضع أهداف وبرامج ومكونات الإستراتيجية المواءمة مع مراعاة موافقة إطارها الزمني مع الإطار الزمني المتبقي لأهداف التنمية المستدامة (SDGs) 2030. وكذلك مراعاة تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها المنظمة في ظل قراءة فاحصة ومتأنية لواقع المنطقة العربية الحالي.

9- تمثلت الدوافع الرئيسية لمواءمة الإستراتيجية في: إحداث نقلة نوعية للقطاعات الزراعية العربية تسهم في تحقيق تنمية زراعية عربية مستدامة وعالية الإنتاجية تحقق مستوى معقول من الرفاه والرخاء لسكان الدول العربية، وبخاصة المجتمعات الريفية. وكذلك تمكين المنظمة من تحقيق التزاماتها نحو ازدهار دولها الأعضاء، وذلك من خلال التطوير المستمر للقطاع الزراعي العربي وخاصة في مجال تعزيز التكامل الزراعي العربي.

10- ارتكزت عملية التغيير على مبادرات المنظمة الرامية إلى المساهمة في تحويل القطاع الزراعي العربي إلى قطاع منافس ومهم عالمياً وإقليمياً، ومهياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، وذلك من خلال تطوير قدرات دعم الدول العربية لبعضها البعض عبر تعزيز إمكانيات التعاون والمشاريع المشتركة والتكامل البيئي، لتحقيق فوائد اجتماعية واقتصادية للمنطقة العربية مدفوعة ببيئة صحية وسلمية تساهم فيها البحوث الزراعية في تبادل المعرفة التي تعزز الأمن الغذائي والتغذية والرفاهية.

11- اعتمد منهج تغيير الإستراتيجية على تحويل القطاع الزراعي العربي من قطاع يعاني من عجز في الأمن الغذائي إلى قطاع قادر على تحقيق الأمن الغذائي المستدام، وبالشكل الذي يحقق أهداف التنمية المستدامة 2030 من خلال تحقيق مخرجات مستدامة على المدى القصير والمتوسط والطويل.

12- على المدى الطويل تمثلت مخرجات الإستراتيجية المعدلة في: استدامة الرخاء والدخل وازدهار المناطق الريفية في البلدان العربية، زيادة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي،

زيادة الإيرادات الحكومية، زيادة العمالة الريفية وخاصة بين الشباب والنساء، زيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعية، تعزيز القدرة التنافسية في السوق، تعزيز البحوث الزراعية ونشر المعرفة، وحسن إدارة واستدامة الموارد الزراعية العربية (الأرض، الماء، المناخ والموارد الوراثية النباتية والحيوانية).

13- وعلى المدى المتوسط تمثلت مخرجات الإستراتيجية المعدلة في: توفير قدرات بشرية ومؤسسية مستدامة ومنظمة، استخدام تقانات ذكية ملائمة ومستدامة على طول سلسلة القيمة، إيجاد إنتاج زراعي ومنتجات زراعية متنوعة تعكس تنوع الموارد الطبيعية في البلدان العربية، تبني خدمات وإجراءات صحية وبيطرية آمنة بيولوجيا وبيئيا، تحقيق فقد وهدر أقل في الغذاء والأعلاف، توفير بيئة أعمال زراعية وصناعية أكثر تطورا وانتشارا، استخدام أوسع للتقانات والآلات الزراعية والطاقة البديلة لزيادة الإنتاج والإنتاجية، وتعزيز الاستجابة للتغيرات المناخية.

14- وتمثلت المخرجات المستدامة للإستراتيجية المواءمة على المدى القصير في: تحقيق وعي أفضل لسلاسل القيمة وأهميتها في زيادة الدخل، إيجاد بيئة ملائمة تعزز وضع وتبني سياسات زراعية قطرية وقومية مناسبة، حسن إدارة البنى التحتية الزراعية المطورة، معرفة أوسع وقدرات مطورة للعاملين في قطاعي الزراعة والأسماك، وزيادة الأعمال الزراعية بين النساء والشباب.

15- تمت صياغة رؤية ورسالة وأهداف وقيم إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة (2030) بعد إجراء حوار واسع مع أصحاب المصلحة وبما يتوافق مع قضايا التحول والقدرة التنافسية، واستدامة وزيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعية، والقدرة على التأقلم مع التغيرات المناخية والبيئية والمستجدات الإقليمية والدولية، وبما يعزز من قدرة الدول العربية على الامتثال لالتزاماتها الدولية ذات العلاقة، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، وزيادة الدخل الزراعي، وتوفير فرص العمل وتحقيق الاستقرار الاجتماعي، والتكامل الزراعي والأمن الغذائي العربي.

16- الرؤية المستقبلية للإستراتيجية: "قطاع زراعي عربي تنافسي ومستدام متأقلم ومقاوم للصدمات، ومنتج ومعزز للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والاستقرار والازدهار الريفي والأمن الغذائي".

17- الرسالة: "إيجاد قطاعات زراعية عربية مبتكرة ومتناسقة وتنافسية ومستدامة، تعزز الأمن الغذائي والتغذوي، وتسهم في القضاء على الفقر، وقادرة على التنافس في الأسواق الإقليمية والعالمية. ويكون ذلك باستخدام تقانات ذكية مناخيا، وأساليب مبتكرة لتوليد وتبادل المعرفة، وإحداث منصات ابتكار وشبكات متخصصة، وبناء شراكات فاعلة تساعد في إحداث نقلة نوعية للقطاع الزراعي العربي".

18- الهدف العام للإستراتيجية: "المساهمة في تحسين الإنتاج والإنتاجية الزراعية، سلامة الأغذية، والأمن الغذائي والتغذوي، تحسين سبل المعيشة، حماية البيئة والموارد لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة، والنمو العادل والازدهار الريفي".

19- سيعتمد تنفيذ الإستراتيجية على مجموعة من القيم الأساسية والمبادئ التوجيهية ومن أهمها: مبادئ التضامن والتكامل القائمة على أساس التفويض والميزة النسبية لكل دولة عربية، الشفافية والمسؤولية المتبادلة عن النتائج والإجراءات وتبادل المعلومات، إقامة شراكات متبادلة المنفعة، والتنسيق والتعاون بين مختلف أصحاب المصلحة في البلدان العربية والمستويات الدولية، لتعزيز تبادل المعلومات في الوقت المناسب وبما يسهم في تحسين آليات اتخاذ القرار قترانيا وقوميا،

احترام التنوع البيولوجي، الوعي بندرة الموارد، الاستجابة لحالات الطوارئ والكوارث تماشياً مع الاتفاقات الإقليمية والعالمية، الاحترام والامتنان لمبادئ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الخاصة بالاستثمار الزراعي المسؤول (RPAIs)، المبادئ التوجيهية الطوعية بشأن الإدارة الرشيدة للحيازة (VGGT) التي تكون جميع البلدان الأعضاء في المنظمة العربية للتنمية الزراعية من الشركاء / الموقعين عليها، والمرونة والديناميكية في الاستجابة - بأساليب مهنية عالية للقضايا الناشئة سياسياً واجتماعياً وبيئياً.

20- تهدف إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة 2030,2020 إلى توفير إطار عمل لإدارة ومعالجة التحديات المتعلقة بالقطاع الزراعي في الدول العربية من خلال تحقيق خمسة أهداف إستراتيجية طويلة الأجل وهي:

- **الهدف الأول:** دعم التحول والتكيف في النظم الزراعية والغذائية للقضاء على الجوع والحد من الفقر.
- **الهدف الثاني:** المحافظة على حسن إدارة الموارد الزراعية والنظم الايكولوجية واستدامتها في المنطقة العربية.
- **الهدف الثالث:** تعزيز التكامل الزراعي العربي وتأطير آليات وإجراءات وسياسات ونظم التجارة والاستثمار الزراعي العربي.
- **الهدف الرابع:** تنمية وازدهار الريف العربي وتأهيل ودعم مقدرات التأقلم مع التغيرات البيئية والاقتصادية والمجتمعية ذات الصلة بالقطاع الزراعي.
- **الهدف الخامس:** حسن إدارة ومشاركة وإتاحة المعرفة الزراعية فنياً ومؤسسياً لدعم صانعي القرار (مستودع المعرفة).

21- في إطار الرؤية المستقبلية، وتحقيقاً للأهداف المقترحة لإستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة 2030,2020م تم وضع (6) برامج رئيسية و(19) برنامجاً فرعياً، حددت مجالات وأولويات عمل المنظمة والعمل الزراعي العربي المشترك في فترة الإستراتيجية وبما يخدم تحقيق الأهداف الإستراتيجية الخمسة.

22- روعي عند صياغة عناصر ومكونات البرامج الرئيسية للإستراتيجية أن تتسم بتحقيق أكبر قدر من الاتساق ما بين الأهداف الإستراتيجية للإستراتيجية المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة 2030، وتحقيق الترابط فيما بين البرامج والأهداف الإستراتيجية، وتحقيق أكبر قدر من التناسق والتكامل فيما بين البرامج، ومراعاة الأولويات التنموية وخطط التنمية الزراعية القطرية، والتتابع المنطقي في التنفيذ، وتعزيز قدرات الدول على تحسين الرفاهية والدخل والاستقرار الاجتماعي لسكان الريف، وتحقيق أكبر قدر من التنسيق والتكامل في استخدام الموارد والقدرات الحالية، مع مراعاة الاستخدام الفعال لنقاط القوة والفرص المتاحة، وتعظيم نقاط القوى والفرص المتاحة للزراعة العربية، وتقليل المهددات ونقاط الضعف.

23- تضمنت إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة 2030 على (6) برامج رئيسية، تضم (19) برنامجاً فرعياً تغطي معظم المجالات التنموية الزراعية، وكذلك تغطي كافة أهداف التنمية

المستدامة 2030 ذات العلاقة بالقطاع الزراعي وهي:

- البرنامج الرئيسي لنقل التقانات وزيادة واستدامة الإنتاج والإنتاجية والمردود الزراعي.
 - البرنامج الرئيسي لحوكمة نظم إدارة واستغلال الموارد الزراعية العربية واستدامتها.
 - البرنامج الرئيسي لتعزيز القدرات التنافسية للمنتجات الزراعية وتحتسب بيئة الاستثمار والتجارة الزراعية العربية.
 - البرنامج الرئيسي لصحة النبات والحيوان وسلامة الغذاء.
 - البرنامج الرئيسي لتطوير وازدهار الريف والابتكار وريادة الأعمال لتمكين المرأة والشباب وتقليل الفوارق.
 - البرنامج الرئيسي لبناء القدرات البشرية والمؤسسية وإتاحة المعرفة الزراعية (مستودع المعرفة).
- 24- تضمنت الإستراتيجية إجراءات التنفيذ والرصد والتقييم وآليات إعداد تقارير المتابعة. وسيتم دعم تنفيذ الإستراتيجية من خلال الهيكل التنظيمي والإداري للمنظمة العربية للتنمية الزراعية والمتمثل بالجمعية العامة والمجلس التنفيذي والإدارة العامة.
- 25- تضمنت الإستراتيجية الإجراءات التخطيطية للتنفيذ شاملة الموازنة ومصادر التمويل وشركاء التنفيذ على المستوى القطري والقومي والدولي.
- 26- سوف يتم تغطية الاعتمادات السنوية اللازمة لتنفيذ الإستراتيجية من خلال المساهمات السنوية للدول في موازنة المنظمة العربية للتنمية الزراعية والتمويل الذاتي الذي تحققه المنظمة من خلال عملها كبيت خبرة زراعي عربي. وستقوم المنظمة بوضع تدابير خاصة لتعبئة الموارد وسد الفجوات المالية من خلال إقامة شراكات إستراتيجية مع جهات التمويل من القطاعين العام والخاص. كما سيتم تحسين وسائل الاتصال والمساندة للوصول إلى أكبر قدر ممكن من المتفاعلين.

تمهيد

إيماناً بضرورة دعم وتفعيل وتأطير العمل العربي المشترك في مجال التنمية الزراعية المستدامة لتحقيق الأمن الغذائي العربي، أصدر القادة العرب في قمة الجزائر في مارس (آذار) 2005، قراراً بالرقم (314) قضى بتكليف الجمعية العامة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية (وزراء الزراعة العرب) بإعداد إستراتيجية عربية للتنمية الزراعية المستدامة خلال العقدين (2005-2025).

ووفقاً لتوجيهات الجمعية العامة للمنظمة قامت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بإعداد الإستراتيجية، والتي اشتملت على سبعة برامج رئيسية و(34) برنامجاً فرعياً، يندرج تحت كل منها مجموعة من المكونات التنموية التي بلغ عددها 114 مكوناً. وقد اتسمت البرامج ومكوناتها التنموية بالتناسق والتكامل والترابط التام مع رؤية وأهداف الإستراتيجية مع التركيز على الأولويات التنموية. وقد كانت البرامج الرئيسية كما يلي:

- 1- البرنامج الرئيسي لتطوير التقانات الزراعية والسمكية.
 - 2- البرنامج الرئيسي لتشجيع استثمارات الزراعة والتصنيع الزراعي في البيئات الزراعية الملائمة.
 - 3- البرنامج الرئيسي لتعزيز القدرة التنافسية لنواتج الزراعة العربية.
 - 4- البرنامج الرئيسي لتهيئة بنية التشريعات والسياسات الزراعية.
 - 5- البرنامج الرئيسي لبناء القدرات البشرية والمؤسسية.
 - 6- البرنامج الرئيسي للمساهمة في ازدهار الريف.
 - 7- البرنامج الرئيسي لتطوير نظم إدارة الموارد البيئية والزراعية.
- تم عرض الإستراتيجية على قمة الرياض التي انعقدت في مارس (آذار) 2007م، وصدر بشأنها القرار رقم (393)، والذي نص على:

- 1- الموافقة على الإستراتيجية العربية للتنمية الزراعية المستدامة (وثيقة مستقلة)، الوثيقة رقم: (رقع: 393 د.ع 19)، (2007/3/29) اعتباراً إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة جزءاً من الإستراتيجية المشتركة للعمل الاقتصادي والاجتماعي العربي.
- 2- دعوة المنظمة العربية للتنمية الزراعية إلى الشروع في تنفيذ إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة بالتنسيق والتعاون مع جميع الأطراف المعنية وتقديم تقارير دورية حول التقدم المحرز في التنفيذ إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وبعد مرور ثمانية أعوام من البدء في تنفيذ الإستراتيجية، وتحديداً في سبتمبر 2015 اعتمدت قمة العالم للتنمية المستدامة - على هامش أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً بعنوان تحويل عالمنا: جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة، والذي اشتمل على (17) هدفاً و(169) غاية. وقد أصدر مجلس الجامعة على مستوى القمة القرار رقم 631 (د.ع 26) بتاريخ 2015/3/29 بشأن الأولويات العربية لأجندة التنمية المستدامة العالمية لما بعد 2015 والذي نصت الفقرة الثالثة منه على: "دعوة المجالس الوزارية العربية المتخصصة للتنسيق مع المنظمات العربية المتخصصة وبالتعاون مع وكالات

الأمم المتحدة المتخصصة في وضع خطة عمل عربية لتنفيذ أجندة التنمية المستدامة لما بعد 2015، وذلك بعد إقرارها من الجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر سبتمبر 2015.

ونظراً، لأن أهداف وبرامج إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين 2005-2025م تتسق مع العديد من أهداف وغايات التنمية المستدامة 2030، فقد اقترحت المنظمة على جمعيتها العامة في دورة انعقادها (35) في أبريل 2018، القيام بتكليف وموامة الإستراتيجية العربية للتنمية الزراعية المستدامة (2005-2025) وخططها وبرامج عملها السنوية وربطها بأهداف وغايات التنمية المستدامة 2030، بحيث يؤدي تنفيذها إلى مساعدة الدول الأعضاء على تحقيق تلك الأهداف والغايات. وقد وافقت الجمعية العامة للمنظمة على المقترح وأصدرت بشأنه القرار رقم (35/5 ج ع - 2018)، والذي نصت الفقرة الثانية منه على "الموافقة على قيام الإدارة العامة للمنظمة بموامة وثيقة إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين (2005-2025م) وفقاً لأهداف وغايات خطة التنمية المستدامة (2030) وما تتطلبه من إجراءات.

وعليه قامت المنظمة بإعداد الإستراتيجية المعدلة وعرضها على المجلس التنفيذي والجمعية العامة للمنظمة وصدر بشأنها القرار رقم (36/4 ج ع/2020) والذي نص على:

1- تـثـمـيـن الجـهـود الـتي بذلتها الإدارة العامة في إعداد الإستراتيجية الجديدة وموامة مع أهداف التنمية المستدامة (2030).

2- الموافقة على الإستراتيجية المعدلة بالصيغة المرفقة وتكليف المنظمة باستكمال إجراءات تصديقها واعتمادها من المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية والقمة العربية.

وتأمل المنظمة أن تمثل الإستراتيجية المعدلة من إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين 2005-2025 ركيزة أساسية لتفعيل وتطوير العمل الزراعي العربي المشترك وبما يساهم في تحقيق التنمية الزراعية العربية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة 2030.

(1) أهم الإنجازات التي تمت في إطار الإستراتيجية العربية للتنمية الزراعية المستدامة للعقدين (2005-2025) خلال الفترة (2008 – 2020):

عقدت المنظمة العربية للتنمية الزراعية العديد من الاتفاقيات والشراكات مع معظم المنظمات الإقليمية والدولية الرديفة خلال فترة عملها على تنفيذ الإستراتيجية خلال الفترة (2008-2020)، وذلك من أجل تنفيذ المبادرات والبرامج والأنشطة التي تضمنتها الإستراتيجية وخطط العمل السنوية للمنظمة. وقد حققت المنظمة بالتعاون مع دولها الأعضاء وشركاء التنمية من منظمات وصناديق تنمية إقليمية ودولية إنجازات مقدره في إطار تلك الإستراتيجية، غطت كافة المجالات الزراعية والسمكية، وبخاصة في مجالات التدريب وبناء القدرات، والدراسات والإصدارات الدورية والإستراتيجيات القطاعية، والأدلة والقوانين الاسترشادية واللوائح والمواد الإعلامية، إلى جانب وثائق المؤتمرات وورش العمل والاجتماعات الفنية ولقاءات الخبراء، وقواعد البيانات والشبكات المتخصصة، والاستشارات الفنية والمشروعات القطرية والقومية الرائدة، ومن أهم تلك الإنجازات:

1-1 تنفيذ العديد من المشروعات القطرية والإقليمية والقومية في مختلف المجالات الزراعية ومنها: تنمية وحماية الموارد المائية، تنمية الموارد الزراعية وحمايتها، نقل الثقافة الحديثة لزيادة الإنتاجية والإنتاج الزراعي، تحسين السلالات الحيوانية، الاستزراع السمكي وتحسين سبل كسب العيش في الريف العربي، وتنويع وزيادة دخول النساء وصغار المزارعين. ومن الأمثلة على تلك المشروعات: إنشاء العديد من السدود الترابية والبحيرات الجبلية وأبار تجميع مياه الأمطار، والمشاريع الخاصة بتوفير مدخلات الإنتاج في المناطق الريفية مثل: مضخات المياه، الآلات والمعدات الزراعية الهادفة إلى تقليل الجهد البدني للمزارعين، زيادة المساحات المزروعة والإنتاج الكلي، توفير حيوانات المزرعة والأسمدة والبذور المحسنة والمبيدات الحشرية والأمصال، بالإضافة إلى مشاريع تربية الماعز والأبقار والجاموس والدواجن، ونحل العسل، وتوزيع شتول أشجار الفاكهة والزيتون والزراعة المحمية، ومشاريع الصيد والاستزراع السمكي. هذا إلى جانب مشروعات توفير اللقاحات والمواد المختبرية لمكافحة الأمراض الحيوانية العابرة للحدود، وتوفير حصادات وفراطات محاصيل الحبوب لبعض الدول من أجل تقليل خسائر الحصاد، هذا بالإضافة إلى توفير تقنية إنتاج الذكور العقيمة بالإشعاع للمساهمة في مكافحة ذبابة الدودة الحلزونية.

2-1 تنفيذ العديد من الدراسات القومية والقطرية، والتي غطت كافة القطاعات والمجالات الزراعية والحيوانية والسمكية والمراعي والغابات، إضافة إلى الدراسات الخاصة باستخدام المياه وسبل تنميتها وترشيد استهلاكها، ودراسات الأمن الغذائي والمائي ودراسات المخزون الإستراتيجي وتجارة وتسويق المنتجات الزراعية. كما نفذت المنظمة العديد من الدراسات وأصدرت العديد من الأدلة واللوائح الاسترشادية، بالإضافة إلى قيامها بعقد العديد من المؤتمرات وورش العمل والاجتماعات الفنية الإقليمية حول إمكانات تسويق وتجارة المنتجات الزراعية والسمكية. كما قامت المنظمة بإعداد بعض الإستراتيجيات القطاعية مثل: الإستراتيجية العربية لتربية الأحياء المائية، والإستراتيجية العربية للإدارة المستدامة للموارد الرعوية. وبالإضافة لما سبق قامت أيضاً بإعداد ونشر العديد من التقارير الدورية والكتب الإحصائية ومن أهمها: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، الكتاب السنوي للإحصاءات السمكية العربية، والتقرير السنوي لأوضاع الأمن الغذائي العربي.

3-1 في مجال الدعم الفني والاستشارات، قدمت المنظمة العديد من الاستشارات لوزارات الزراعة ومؤسسات البحوث الزراعية العربية ومراكز نقل التكنولوجيا في مجال الإرشاد الزراعي، وإدخال ونشر التقنيات الزراعية والسمكية الحديثة التي تساعد على الاستخدام الأمثل للموارد الزراعية والسمكية وزيادة الإنتاجية. كما قدمت خدمات الدعم الفني في مجال سن القوانين واللوائح لحماية الموارد الطبيعية واستخدامها في مختلف المجالات (الأرض، المراعي، المياه، تربية الأحياء المائية، الموارد الوراثية النباتية والحيوانية). إضافة إلى تقديم الدعم الفني لأنشطة المرأة الريفية وتمكين النساء في مجال تربية النحل وزراعة الزيتون وإنتاج وتصنيع الألبان والخضر والفاكهة.

4-1 في مجال التدريب قدمت المنظمة تدريباً نوعياً استفاد منه نحو 16460 مشاركاً من جميع الدول العربية خلال الفترة 2008-2018م، انتظموا في 776 دورة تدريبية قومية وإقليمية وقطرية وتدريب على رأس العمل. وقد غطت تلك الدورات كافة الجوانب الزراعية والسمكية. كما قامت المنظمة أيضاً بتخريج نحو 200 كادر من حملة الدبلوم في مجالات المراعي والغابات والبيئة والتنوع الحيوي، وذلك من خلال المعهد العربي التقني للزراعة والثروة السمكية التابع للمنظمة.

5-1 في مجال المعلومات قامت المنظمة بإنشاء العديد من قواعد المعلومات، والشبكات المتخصصة في المجالات الزراعية والسمكية خلال الفترة المشار إليها أعلاه ومن أهمها:

- الشبكة العربية للموارد الوراثية لحيوانات الغذاء والزراعة.
- الشبكة العربية للموارد الوراثية النباتية.
- الشبكة العربية للمعلومات التسويقية الزراعية.
- الشبكة العربية للمرأة الريفية والبدوية والساحلية.
- الشبكة العربية لتربية الأحياء المائية.
- الشبكة العربية للإدارة المتكاملة للموارد الرعوية المستدامة.
- الشبكة العربية لتربية نحل العسل.
- قاعدة البيانات الإحصائية الزراعية.
- النظام الخبير للأمراض الحيوانية العابرة للحدود.
- قاعدة بيانات الخبراء الزراعيين العرب.

(2) تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والمهددات (SWOT):

تم إجراء تحليل تفصيلي لـ (نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات) لتنفيذ الإستراتيجية العربية للتنمية الزراعية (2008-2018)، وتم تلخيصها في الملحق رقم (1) وفيما يلي بيان للملامح العامة:

نقاط القوة:

- وجود مؤسسات راسخة في العديد من المجالات في الدول العربية تشتمل على بنية تحتية جيدة وموظفين مدربين تدريباً جيداً وذوي خبرة، وتتلقى الدعم من المنظمة العربية للتنمية الزراعية وعدد من المنظمات الأخرى الإقليمية والدولية.
- توفر تشريعات للتنمية الزراعية المستدامة لدى العديد من الدول العربية، بما في ذلك دعم توجيه السياسات.
- تتمتع المنطقة العربية بموقع جغرافي ملائم يتيح الوصول إلى الأسواق على نطاق واسع.
- وجود مؤسسات قطاع الخاص واعدة.
- تتمتع بعض البلدان بالموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي الغني.
- وجود مؤسسات لبناء القدرات مدعومة بطيف واسع من الخبرات الزراعية العربية التي تعزز أنشطة التدريب.
- زيادة الوعي بين الدول العربية للمشاركة في الأجندة التنموية العالمية، بما في ذلك صيانة الموارد الطبيعية والتنمية المستدامة.

نقاط الضعف:

- تعاني المنطقة من ظروف طبيعية هشة، وتحديدًا ندرة المياه وتدهور الأراضي وتغير المناخ.
- النزاعات القطرية وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي.
- محدودية و/أو عدم فاعلية البنى التحتية والخدمات الزراعية.
- ضعف روح المبادرة والمهارات المبتكرة.
- عدم اليقين المتعلق بنظم حيازة الأراضي في بعض الدول العربية.
- ضعف الأسواق الداخلية وغياب التعاون الاقتصادي الفعال بين الدول العربية.
- نقص الموارد البشرية، وعدم كفاية الروابط الخارجية مع المؤسسات المتخصصة ومشاركة محدودة من القطاع الخاص.
- ضعف معايير وتدابير سلامة الغذاء.
- محدودية أنشطة المعالجة الزراعية وغياب نهج سلاسل القيمة.
- عدم كفاية التشريعات والسياسات الزراعية العربية الداعمة.
- نقص و/أو ضعف نظم المعلومات الزراعية.

الفرص:

- توفر إمكانات جيدة لمزيد من التعاون مع المجتمع الدولي في العديد من الاهتمامات التنموية.
- وجود مساحة واسعة لاعتماد وتبني التكنولوجيا العالية، والاستثمار والأسواق الزراعية العالمية المنضبطة بمعايير الجودة.
- سهولة الحصول على المعرفة والمبادئ التوجيهية للسياسات الاقتصادية، وتعزيز الاستثمارات الزراعية الجديرة بالثقة.
- توفر إطار عمل داعم لسياسة أهداف التنمية المستدامة يشمل فرصا قيمة لتحقيق تنمية اقتصادية قوية، ويوفر حيزا سياسيا لدعم الاستدامة على المدى الطويل، ويعزز القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.
- تتضمن أجندة التنمية المستدامة فرصا غنية للتدريب وبناء القدرات، والمساعدة في الزراعة المستدامة.
- استعداد كثير من المنظمات للمساعدة في تنمية المناطق الريفية - في إطار منظمة التجارة العالمية وأهداف التنمية المستدامة والعهد الدولي للزراعة الاسرية وتوفير أنواع مختلفة من الدعم للمناطق الريفية والمزارعين الذين يفتقرون إلى الموارد.

المهددات:

- تغير المناخ والتصحر وتداخلهما مع مخاطر التلوث واستخدام الأراضي غير المناسب من قبل المستثمرين، وتدفقات اللاجئين التي تهدد الموارد الطبيعية.
- تعقيدات حقوق الملكية الفكرية التي تقيد الحصول على التقنيات القيمة.
- هروب رؤوس الأموال والحجر على الأراضي الزراعية في بعض البلدان، وعدم امتثال المستثمرين لمبادئ الاستثمار المسئول.
- صرامة متطلبات الجودة والسلامة في الدول المستوردة.
- تقييد التجارة العربية، وتقلب الأسعار الزراعية العالمية، والتغيرات في الطلب العالمي.
- تعارض بعض السياسات المحلية مع شروط المانحين ومقدمي المساعدات الخارجية مما يؤدي إلى تعطيلها.
- توفر فرص مجدية للعمل في الخارج تشجع على هجرة الخبراء العربية المؤهلة.

3) تحليل أوضاع الزراعة والموارد الطبيعية خلال فترة تنفيذ الإستراتيجية (2008 – 2018م):

3-1 الإنتاج الزراعي والموارد الطبيعية:

فيما يلي عرض موجز لأوضاع الزراعة والموارد الطبيعية في المنطقة العربية، إضافة إلى المعوقات والصعوبات التي تواجه التنمية الزراعية العربية في مجالات السياسات والتشريعات والإجراءات:

3-1-1 الإنتاج النباتي:

تشير إحصاءات المنظمة العربية للتنمية الزراعية إلى زيادة إنتاج المنطقة العربية من كافة مجموعات السلع النباتية الرئيسية، حيث ازداد إنتاج مجموعة الحبوب من نحو 33.7 مليون طن كمعدل للفترة 2006-2008م إلى نحو 51.5 مليون طن، بنسبة زيادة بلغت نحو 52.6% خلال الفترة 2016-2018م، والدرنات من نحو 11.2 مليون طن إلى نحو 15 مليون طن، والبقول من نحو 1.3 إلى 1.4 مليون طن، والذور الزيتية من 6.6 إلى 11.6 مليون طن، والخضر من 51 إلى 53 مليون طن، والفاكهة من 30 إلى 35 مليون طن كمعدل لنفس الفترة أعلاه. وعلى الرغم من زيادة معدلات الإنتاج المتحققة خلال سنوات تنفيذ الإستراتيجية (2008-2018) فإن المشكلة الرئيسية تكمن في تذبذب الإنتاج وعدم استقراره من سنة لأخرى، نظرا لاعتماد قطاع كبير من الإنتاج الزراعي العربي على مياه الأمطار والممارسات التقليدية.

3-1-2 الثروة الحيوانية:

بلغ تعداد الثروة الحيوانية ما يقارب 350 مليون رأس، معظمها في جمهورية السودان بنسبة 31%. وتشير إحصاءات المنظمة بأن إنتاج جملة اللحوم (الحمراء والبيضاء) في الوطن العربي قد بلغ نحو 9.3 مليون طن كمعدل سنوي خلال الفترة 2016-2018م، بزيادة قدرها 27.8% عما كانت عليه خلال الفترة 2006-2008. منها نحو 4.4 مليون طن لحوم حمراء و4.9 لحوم بيضاء.

وفي مجال الألبان فإن الإنتاج قد بلغ نحو 28 مليون طن كمعدل سنوي للفترة 2016-2018م بزيادة قدرها 12% مقارنة بمتوسط الفترة 2016-2018م. أما إنتاج البيض فقد بلغ نحو 1.4 مليون طن و1.5 مليون طن خلال الفترتين أعلاه بزيادة قدرها نحو 7% فقط.

وكما هو معلوم فإن تربية الماشية تتم في الغالب وفقا لنظام إنتاج المراعي المفتوحة، وهو نظام يواجه العديد من الصعوبات التي تتصل بالضغط المتزايد على الأعلاف مما يؤدي إلى انخفاض إنتاجية الثروة الحيوانية. إضافة إلى ما سبق فإن العوائد الاقتصادية لتلك الثروة وعلى الرغم من محدوديتها فإنها تتأثر إلى حد بعيد بضعف البنيات التحتية وصعوبة الوصول إلى الأسواق.

3-1-3 الأسماك والأحياء المائية:

تعد الأسماك والأحياء المائية موردا هاما يمكن الاعتماد عليه مستقبلا لسد فجوة المنطقة العربية في مجال البروتين الحيواني. وتشير الإحصاءات إلى أن المنطقة العربية تنعم بحوالي 27.1 ألف كم من سواحل البحار والمحيطات، ونحو 550 كم² من الشعاب القارية و3 ملايين هكتار من مساحات الأنهار والبحيرات السطحية الداخلية، إضافة إلى 2.4 مليون هكتار من أراضي مخزونات السدود ومناطق واسعة من المستنقعات.

وعلى الرغم من الإمكانيات الموردية المقدرة فإن المنطقة العربية تنتج فقط نحو 3.5 مليون طن كمتوسط للفترة 2006-2016م، تضاعف إلى نحو 7.5 مليون طن كمتوسط للفترة 2016-2018م، وبما يعادل نحو 3٪ من الإنتاج العالمي للأسماك تفي بالاحتياجات السكانية، دون الاستفادة من مخزونات ضخمة غير مستغلة بسبب عدم كفاية الاستثمار وضعف ونقص التقانات المتاحة للتطوير، خاصة أن القطاع ما زال يعاني من هيمنة ممارسات الصيد التقليدية ذات الكفاءة المتدنية، والإفراط غير المرشد في استغلال الموارد السمكية البحرية من قبل جهات أجنبية دون وضع إطار للفائدة المزدوجة مع الدول المعنية، إضافة إلى ضعف التعليمات والتشريعات والقوانين اللازمة لإحداث التنسيق المنشود فيما بين الدول العربية في هذا الخصوص.

3-1-4 الغابات:

بصفة عامة فإن المنطقة العربية تعاني من نقص في مساحات الغابات، وهي تغطي 42 مليون هكتار تشكل 3٪ و 1٪ من المساحة الجغرافية للوطن العربي والعالم على التوالي. وعلى الرغم من فوائدها البيئية والاقتصادية الهامة، إلا أن مساحة الغابات تشير إلى الانخفاض في المنطقة العربية، كما أن معظم الموارد الحرجية متوفرة في جمهورية السودان بنسبة 44٪، بينما يتم تقاسم 45٪ من تلك الموارد بين كل من الصومال والجزائر والمغرب والمملكة العربية السعودية. وكما هو معلوم فإن الغابات لها آثار اقتصادية هامة تتمثل في منتجاتها الخشبية وغير الخشبية مثل الصمغ العربي والثمار الغابوية الأخرى والأعلاف، إضافة إلى المحيط البيئي للغابات الداعم لتربية النحل، وإحداث فرص للعمل والسياحة البيئية.

وعلى الجانب الآخر فإن قطاع الغابات يتعرض إلى موجات جفاف وتصحر نتيجة الاستخدام غير المرشد للأراضي والقطع الجائر للغابات، مما يستلزم بذل الجهود من أجل تحقيق الإدارة المستدامة وإعادة التشجير وتعميم تلك المفاهيم والممارسات في إطار التنمية الريفية وإستراتيجيات الحد من الفقر وازدهار الريف. ولا بد من التأكيد على أهمية الحد من تدهور الموارد الغابية كإحدى الموارد الطبيعية الأساسية في ظل التغيرات المناخية والتحديات البيئية الأخرى، واضعين في الاعتبار القيمة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الحفاظ المستدام لهذا المورد الهام.

3-1-5 الموارد الطبيعية (الأرض، المياه، المراعي):

قدرت مساحة الأراضي القابلة للزراعة في الوطن العربي في العام 2018م بنحو 217 مليون هكتار يستغل منها فقط نحو 72 مليون هكتار، وذلك لأسباب متعددة. وقد بلغت المساحة المزروعة منها بمجموعات المحاصيل الرئيسية نحو 54.1 مليون هكتار كمعدل للفترة 2016-2018م، بزيادة مقدارها 11.6٪ مقارنة بمتوسطها البالغ حوالي 48.5 مليون هكتار خلال الفترة 2006-2008م وتمثل مجموعة محاصيل الحبوب الجزء الأكبر من تلك المساحات، إذ بلغت نحو 54.5٪ من جملة المساحة المزروعة بالمحاصيل في عام 2018. وبصفة عامة فإن محصول القمح يحتل المرتبة الأولى في مجموعة المزروعات تليه محاصيل البذور الزيتية، والفواكه والخضروات والأعلاف الخضراء والبقول والدرنات والسكر والألياف على الترتيب.

تقع غالبية الدول العربية في منطقة قاحلة تتسم طبيعتها بالجفاف، وهي من أكثر المناطق التي تعاني من الإجهاد المائي وتهيمن عليها الظروف المناخية الصحراوية أو شبه الصحراوية، إذ تشكل

الصحاري والمناطق المهددة بالتصحّر نحو 80% من مساحة المنطقة. وتعتبر ندرة المياه من العوامل الرئيسية التي تحد من مسارات التنمية الزراعية العربية.

وتشير الإحصاءات إلى أن المنطقة العربية تتمتع بنحو 06% من مجموع الموارد المائية السطحية على المستوى العالمي، وتتلقي نحو 2.1% من مجموع تساقط الأمطار. كما تقدر إجمالي الموارد المائية بنحو 257.5 مليار متر مكعب معظمها من مصادر تقليدية كالأمطار والتدفقات السطحية والمياه الجوفية. ووفقا للتقديرات الإحصائية فإن المستغل من تلك المياه يصل إلى 62%، معظمها يستغل في قطاع الزراعة بنسبة 95%، ويصل نصيب الفرد من الموارد المائية إلى نحو 3800م³ مقارنة بنحو 7000م³ على المستوى العالمي، وهناك مصادر غير تقليدية لا يتجاوز حجمها 1.3% من مجموع الموارد المتاحة. وتشمل المياه المحلاة ومياه الصرف المعالجة ظل استخدامها يتسم بالازدياد. ويتوفر ما يقارب 50% من الموارد المائية في المنطقة الوسطى للدول العربية، ونحو 25% في دول المشرق العربي، ونحو 18.2% و6.1% في كل من المغرب العربي والجزيرة العربية على التوالي.

ووفقا للإحصائيات فإن معظم الزراعة العربية هي بعليّة تعتمد على الأمطار في مساحة تقدر بنحو 50.3 مليون هكتار في عام 2018م، مما يعرض تلك المساحات إلى التقلبات في هطول الأمطار ومخاطر الجفاف.

وتغطي موارد المراعي نحو 371 مليون هكتار تمثل حوالي 28% من مساحات أراضي الوطن العربي، وتوفر ما يقارب 25% من أعلاف الماشية، وتعتبر الجزيرة العربية هي المنطقة الرئيسية لتلك الموارد في مساحة قدرها 179 مليون هكتار أي ما يقارب 48% من المساحات المتاحة على مستوى الوطن العربي، وما تبقى من مساحات تتقاسمه بصفة أساسية دول المغرب العربي والإقليم الأوسط.

وتواجه الموارد الرعوية في المنطقة العربية تحديات هائلة تشمل ضغوط الرعي الجائر، والنزاعات الناجمة عن عدم الاستقرار في المجموعات الرعوية التقليدية، إضافة إلى التغيرات المناخية وعدم انتظام تساقط الأمطار، مما يؤدي في النهاية إلى إزالة الغطاء النباتي وانخفاض إنتاجية المراعي.

3-1-6 المتاح للاستهلاك ونسب الاكتفاء الذاتي:

خلال العشرين سنة الماضية تزايد عدد السكان في الوطن العربي بنسبة بلغت نحو 61%، فإذا ما جرى مقارنة الزيادة في إنتاج الغذاء مع نسبة زيادة السكان خلال الفترة ذاتها، يلاحظ أن هناك مجموعات غذائية حقق إنتاجها معدلات زيادة أعلى من نسبة الزيادة السكانية ومنها: مجموعة الدرنات، اللحوم البيضاء، الأسماك، البيض والسكر. بينما كانت نسبة زيادة الإنتاج من مجموعة الخضار متقاربة مع نسبة زيادة السكان. وإذا كان هذا هو الوجه الإيجابي لأداء قطاع الإنتاج الغذائي، فإن الجانب السلبي ينطوي على إشارات تدعو للكثير من القلق، لاسيما فيما يتعلق بالمجموعات الغذائية من السلع الأساسية.

فالإنتاج من مجموعة الحبوب زاد بنسبة متدنية بلغت 10.5% فقط. والإنتاج من البقوليات زاد بنسبة 5% ومن اللحوم الحمراء بنسبة 46.1%. ويزداد الأمر سوءا بالنسبة لمجموعة الحبوب ولاسيما القمح والذرة الشامية. حيث يتجه الاستهلاك من كل منهما إلى الزيادة بنسبة تفوق نسبة الزيادة السكانية، بلغت هذه النسبة حوالي 73.9% للقمح، وحوالي 108.7% للذرة الشامية.

و تشير إحصاءات المنظمة العربية للتنمية الزراعية فيما يتعلق بنسب الاكتفاء الذاتي إلى أن الوطن العربي قد حقق نسب اكتفاء ذاتي مرتفعة لمحاصيل الدرنات والخضر والفاكهة والأسماك، تتراوح ما بين (95% إلى 108%) كمعدل للفترة 2016م سلطان 2018م، حيث بلغت نسب الاكتفاء الذاتي لكل منها نحو 95% و99.8% و101% و108% على التوالي. في حين حققت مجموعات الألبان ومنتجاتها والبيض واللحوم الحمراء واللحوم البيضاء نسب اكتفاء ذاتي متوسطة خلال ذات الفترة تراوحت ما بين (67.5% إلى 89.6%)؛ إذ بلغت نسب الاكتفاء الذاتي لكل منها نحو 89.6% و84% و76% و67.5% على التوالي. أما مجموعات الحبوب والسكر المكرر والزيوت والشحوم والبقوليات فقد حققت نسب اكتفاء ذاتي منخفضة تراوحت ما بين (39.6% إلى 54.5%)، حيث بلغت نسب الاكتفاء الذاتي نحو 39.6% و40.7% و34.4% و54.5% لكل منها على التوالي.

وبتحليل الأوضاع من منظور تطور نسب الاكتفاء الذاتي خلال نفس الفترة يتضح أن هذه النسب تتجه نحو التحسن في بعض المجموعات الغذائية والتي تشمل الخضر، الفاكهة، الأسماك، الألبان ومنتجاتها. إلا أنها تتجه نحو التراجع بالنسبة لمجموعات أخرى كالحبوب، الدرنات، البقوليات، الزيوت والشحوم، اللحوم الحمراء، اللحوم البيضاء والبيض. بينما تبدو مستقرة نسبياً أو تحسنت بنسبة قليلة وذلك في حالة السكر.

2.3 التحديات الإجرائية الفنية والاقتصادية والمؤسسية التي واجهت تنفيذ إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة (2005-2025):

من خلال تنفيذ الإستراتيجية برزت العديد من التحديات الإجرائية الفنية والاقتصادية والمؤسسية والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1-2-3 عدم فعالية أو عدم الامتثال لمبادئ الاستثمار الزراعي (PRAI)، إذ أنه من المفترض أن تلتزم الدول العربية من خلال لوائحها ونظمها بمبادئ الاستثمار الزراعي، وبما يحيط بها من ضوابط متصلة بالحوكمة البيئية والاجتماعية (ESG)، والتي تتضمن الاستخدام الملائم للموارد الطبيعية خاصة الأراضي والمياه لضمان حماية وحفاظ البيئة، إضافة إلى تقليل آثار التغيرات المناخية، واحترام موروثات المجتمعات المحلية، بما يساهم في الارتقاء بها. كما تشمل تلك المكونات تطبيق ونشر التقانات التي تراعى فيها الملائمة البيئية والاجتماعية، مع مراعاة التكاليف المالية والاقتصادية. ولا بد من التأكيد على أن الاستثمار الزراعي في الدول العربية ما زال يعاني من ضعف القدرات الإبداعية في ريادة الأعمال، إضافة إلى محدودية تدفقات الاستثمارات المالية المتاحة، وعدم ملائمة القوانين والتشريعات المرتبطة باستخدام الأراضي في كثير من الأحيان خاصة في البلاد العربية ذات الموارد الطبيعية التي تتسم بقصور إمكانياتها التمويلية.

2-2-3 قلة الالتزام بالمبادئ التوجيهية بشأن الإدارة الرشيدة لحيازة الأراضي ومسايد الأسماك والغابات في سياق تحقيق الأمن الغذائي:

3-2-3 تهدف المبادئ التوجيهية بشأن الإدارة الرشيدة إلى تعزيز الجهود الرامية إلى القضاء على الجوع والفقر، وكذلك المساهمة في تحقيق سبل العيش المستدامة، والاستقرار الاجتماعي، وغيرها من الأهداف الإنمائية الاجتماعية والاقتصادية. وكما هو معلوم فإن تحقيق تلك الأهداف

يعتمد إلى حد كبير على تفاعل الأفراد وتعاملها مع الموارد الطبيعية في إطار أنظمة إدارة حيازة الأراضي مما يساعد على تقليل النزاعات وإتاحة فرص الاستثمار.

3-2-4 ضعف الشراكة مع القطاع الخاص:

أوضحت التجارب العملية أن الاستثمار من قبل المؤسسات الحكومية يتسم في الغالب بعدم الكفاءة، في حين أن استثمار القطاع الخاص والذي يمكن له أن يعمل بكفاءة يواجه العديد من الصعوبات التي تتصل بتعقيدات إجراءات التصديق لطلبات الاستثمار وضعف البنيات الأساسية، إضافة إلى الإفراط في الضرائب وإشكاليات التحويلات المصرفية.

ووفقاً للرؤى المستقبلية فإن طرح نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص يمكن له تحقيق الأثر الإيجابي في استحداث متطلبات سلاسل القيمة بأبعادها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، مما يحقق التنمية الزراعية العربية المستدامة.

اعترافاً بتلك الشراكة فإن الأمر يستدعي تخطي كافة العقبات البنيوية والمؤسسية والتشريعية، تحفيزاً للمشاركة وتطويراً للقدرات الإبداعية لريادة الأعمال في القطاع الخاص.

3-2-5 قلة فعالية التنظيمات المحلية ومنظمات المجتمع المدني:

في سياق العمل التنموي فإن فعاليات المجتمع المدني على مستوى الدول العربية أظهرت ضعفاً واضحاً حتى الوقت الحاضر؛ إذ لم تحظ بموقعها الريادي في إطار الشراكات مع القطاعين العام والخاص. وبلا شك فإن تلك التجمعات تعاني من ضعف هياكلها التنظيمية والمؤسسية، إضافة إلى افتقارها إلى الموارد المالية وعجزها في استحداث الوسائل لاستقطاب تلك الموارد.

وعلى الرغم مما سبق فإن هناك تجارب ناجحة لتلك التنظيمات في دول المغرب العربي والأردن ولبنان. كما تم إنشاء شبكة على مستوى الوطن العربي تضم المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية (ANND)، وهي شبكة إقليمية تقوم بنشاطاتها في 12 دولة عربية، ولها تواصل عضوي مع شبكات على المستويات القطرية. وتحتضن بيروت بالجمهورية اللبنانية رئاسة هذه الشبكة (ANND) منذ عام 2000 تحقيقاً لأهدافها التي تشمل تعزيز دور المجتمع المدني في منظومة التنمية المستدامة، والدعوة إلى إحداث إصلاحات اقتصادية واجتماعية على مستوى المنطقة تراعى فيها قيم العدل والمحافظة على الحقوق لكل شرائح المجتمع.

3-2-6 افتقار سلاسل القيمة إلى التطوير (سلاسل الإنتاج والإمدادات الغذائية):

قامت المنظمة العربية للتنمية الزراعية - ضمن نشاطاتها التنموية - بالاهتمام بدراسات سلسلة القيمة وكانت بداية ذلك النشاط دراسة قطاع التمور في الوطن العربي، وهو منحى تحليلي هام لإبراز كافة النشاطات الخاصة بالسلعة المعنية والفوائد المالية الاقتصادية المرتبطة بكافة مراحل سلسلة القيمة. ومما لا شك فيه فإن استحداث خريطة سلسلة القيمة لسلعة معينة يستلزم إحصائيات دقيقة ومعتمدة، بغية التوصل إلى تحليل متكامل يعكس الارتباطات الخلفية والأمامية في إنتاج وتسويق تلك السلعة.

3-2-7 الهدر والفاقد من الغذاء:

هناك كميات هائلة من المنتجات الزراعية والحيوانية والسمكية تتعرض للهدر والفقد على امتداد سلسلة الإمدادات الغذائية، وتشير الإحصاءات إلى أن كمية الهدر والفاقد بلغت 84 مليون طن وهي تمثل 29% من جميع أنواع الأغذية المتاحة للاستهلاك، وبلغت قيمتها 50.6 مليون دولار عام 2015.

وعند احتساب الفقد في مرحلتي ما قبل وبعد الحصاد للسلع الغذائية المختلفة فإن الخسائر تحتل أعلى نسبة قدرها 36%، تليها الفاكهة والحبوب بنسبة 24% و 21% على التوالي. ولابد من الإشارة إلى أن هناك مجموعة من الأسباب التي تتصل بتلك النسب العالية من الهدر والفقد منها: أسباب طبيعية تتعلق بتقلبات المناخ من رياح وأمطار ومستويات درجة الحرارة، وأخرى أسباب تكنولوجية تتصل بمدى انتشار الحشرات والأمراض النباتية والحيوانية والسمكية وملاءمة الممارسات الزراعية في استخدام التقانات. كما أن هنالك أسبابا اقتصادية تتصل بالنقص في البنيات الأساسية، وضعف الوسائل والممارسات خلال القنوات التسويقية، وتكاليف الإنتاج العالية، وعدم توفر العمالة الزراعية في التوقيت المناسب، ومع الأخذ في الاعتبار تزايد الطلب على الغذاء بسبب معدلات النمو السكاني والتوسع الحضري وارتفاع الدخل، فإن هدر الغذاء يعتبر مهددا رئيسيا لتحقيق غايات الأمن الغذائي، مما يؤدي إلى زيادة الاعتماد على استيراد الغذاء، وبالتالي الضغط على موازين المدفوعات (العملة الأجنبية)، كما تشمل أوجه القصور إهدار موارد الإنتاج بما في ذلك المياه والمدخلات الزراعية والموارد الطبيعية الأخرى.

3-2-8 نقص الأعلاف:

بصفة عامة يوجد نقص في الأعلاف في المنطقة العربية بسبب الظروف الجافة، وتقلبات هطول الأمطار، والاعتماد الكبير في تربية الماشية على المراعي الطبيعية، والتي غالبا ما توفر أعلافا منخفضة الجودة. وتعتبر بنوك الأعلاف التي تفتقر إليها المنطقة وسائل مفيدة، يتم من خلالها سد الفجوات في الأعلاف وتوفير تغذية عالية الجودة. وهناك تجارب ناجحة لتلك البنوك في إفريقيا خاصة في أثيوبيا التي تعرضت في الفترة السابقة لدورات جفاف مستمرة.

3-2-9 عدم استقرار السياسات السعرية:

في إطار منظومة الإصلاح الاقتصادية على المستوى العالمي، فإن معظم الدول العربية تبنت سياسات تعتمد على تنافسية أسعار المنتجين وفقا لشروط العرض والطلب، إلا أن الممارسة التطبيقية لتلك السياسات تتعرض إلى العديد من التقلبات خاصة في مرحلة تدخل الحكومات لتحفيز المنتجين، من خلال دعم مدخلات الإنتاج وتحديد أسعار تشجيعية تتناسب مع تكلفة الإنتاج ومضاهاة للأسعار العالمية، مع أهمية الإعلان عن تلك الأسعار التحفيزية في توقيت ملائم يتوافق مع مواسم الإنتاج.

وبصفة عامة فإن تلك السياسات السعرية يتم تطبيقها في الدول العربية بالنسبة لسلع الحبوب الرئيسية، أما فيما يتعلق بأسعار المحاصيل البستانية والمنتجات الحيوانية والسمكية فهي متروكة لقوى العرض والطلب في الأسواق المحلية، وهي في كثير من الأحيان لا تتلاءم مع تنافسية الأسعار العالمية.

10-2-3 التجارة والتسويق بين الدول الأعضاء:

معظم التجارة الزراعية العربية تحدث خارج المنطقة العربية، وتشكل التجارة الزراعية البينية جزءاً يسيراً من مجموعة التجارة الكلية (صادرات وواردات)؛ إذ بلغت نحو 24٪ في عام 2017، ووصلت ذات النسبة فيما يتصل بالتجارة البينية للسلع الغذائية (25٪)، ووفقاً لتلك الإحصاءات فإن الصادرات والواردات الزراعية تشكلان 46٪ و19٪ على التوالي، مما يعكس أن السوق العربي يحظى بما يقارب نصف الصادرات، في حين أن ذات السوق تفيض عليه الواردات الزراعية من خارج المنطقة العربية بنسبة عالية تفوق 80٪.

وبلا شك أن تلك الإحصائيات تعكس أهمية بذل الجهود لزيادة معدلات التجارة الزراعية البينية، بما يتماشى مع التطلعات الخاصة بالتكامل الاقتصادي الزراعي العربي.

11-2-3 قلة إتاحة فرص التشغيل والعمل في المناطق الريفية خاصة فيما يتصل بالنساء والشباب:

يشكل الفقر في المناطق الريفية واقعاً ملموساً حيث أن نصيب الفرد من الدخل الزراعي يمثل ¼ متوسط الدخل في القطاعات الإنتاجية والخدمية الأخرى. وتشير الإحصاءات المتاحة أن نحو 50٪ من سكان الريف يحصلون على مياه صحية نظيفة، و30٪ منهم يتمتعون بخدمات الصرف الصحي، و60٪ يتمتعون بالخدمات الصحية. وقد أدى هذا الوضع إلى ازدياد الهجرة من الريف إلى الحضر، مما ساهم في ارتفاع أجور العمالة الزراعية، وزيادة تكاليف الإنتاج، والتراجع في معدلات الاستثمار.

وعند احتساب خط الفقر المدقع البالغ 1.9 دولار أمريكي للفرد الواحد في اليوم، فإن نسبة الفقر في المنطقة وصلت إلى 6.7٪ من مجموع السكان في عام 2015، وهو رقم أخذ في الازدياد ويمثل المرتبة الثالثة ضمن منظومة الدول النامية.

وبالمقارنة فإن مستويات الفقر الريفي تتجاوز تلك الأرقام في عدد من الدول العربية. ولإحداث التحول المطلوب في القطاعات الريفية ولحاربة الفقر فإن من الأهمية التركيز على السياسات الاقتصادية والزراعية للنهوض بالقطاعات الزراعية، والتي بالتالي ستساهم في الارتقاء بالدخل وفتح فرص التشغيل خاصة للمرأة الريفية وإمكانية حصولها على حيازة الأرض، وإتاحة التقانات الملائمة، وخدمات التمويل، والإرشاد وفرص التعليم. وذات السياسات يمكن توجيهها لقطاع الشباب مما يعزز معدلات التشغيل بحسبانها المفتاح الرئيسي لازدهار الريف وإزالة الفقر الريفي.

4. تحديات التنمية الزراعية العربية المستدامة:

1.4 تحديات التنمية الزراعية المستدامة:

عند القيام بمراجعة الإستراتيجية تم مراعاة تحقيق أفضل أداء، والتنبؤ بتحديات التنمية الزراعية المستقبلية بما يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال إجراء مناقشة موضوعية للتحديات التالية:

1.1.4 الأمن الغذائي والتغذوي:

بلغت الأغذية المتاحة للاستهلاك في الدول العربية حوالي 322 مليون طن كمعدل للفترة 2016-2018م بزيادة طفيفة تقدر بنحو 5٪ عن متوسط مستواها البالغ 309 مليون طن خلال الفترة 2006-2008م، استحوذت الحبوب على حصة الأسد منها بحوالي 40٪، والخضروات 17.5٪ والفواكه 10.5٪ ومنتجات الألبان 9.5٪. وعلى الرغم من الزيادة المتحققة في الإنتاج والمتاح للاستهلاك من الغذاء في الوطن العربي إلا أن نقص التغذية ما زال موجوداً بشكل مرتفع يتراوح ما بين 26٪-28٪ في بعض الدول التي تعرضت لازمات سياسية واقتصادية، وبشكل منخفض يتراوح بين 3.5٪ و6.2٪ في دول أخرى، مما يشير إلى انخفاض معدل الجوع بشكل عام في المنطقة العربية، خاصة إذا تمت المقارنة مع متوسط الحصص الدولية التي تبلغ 11٪ تقريباً. ومع ذلك، وعلى الرغم من انخفاض النسب في معظم البلدان العربية، فإن أكثر من 50 مليون شخص يعانون من نقص التغذية، و21 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وخاصة في فلسطين والصومال والسودان والجمهورية العربية السورية واليمن. على الرغم من ظروف الأمن الغذائي المقبولة، فإن أعلى ضغوط أمنية على السكان العرب، هو نقص المغذيات الدقيقة، الذي يشكل تحدياً أكبر من عدم كفاية الغذاء أو نقص الأسعار الحارّة. يبدو أن الدول العربية تواصل اعتمادها على الواردات الغذائية، ولكن من الواضح أن الدول تختلف في قدرتها على توفير وصول الغذاء إلى سكانها من الواردات أو الإنتاج المحلي. يمكن أن تتحقق هذه الحالة من قبل الدول الغنية، في حين أن الناس في العديد من البلدان الأخرى سيكفون عرضة لسوء التغذية ما لم تتخذ هذه البلدان التدابير اللازمة لمعالجة الوضع على محمل الجد، مما يعني الحاجة إلى بذل مزيد من الجهود، بما في ذلك تنفيذ ممارسات زراعية مستدامة وفعالة.

2.1.4 تغير المناخ:

في ظل الظروف الجافة السائدة، والنقص الحاد في المياه، والاعتماد الكبير على زراعة الأراضي الجافة واستخدام النظم التقليدية في الإنتاج الزراعي والغذائي في المنطقة العربية، فإنه من المتوقع أن يكون لتغير المناخ آثار سلبية - بعيدة المدى - على القطاعات الاقتصادية الرئيسية وعلى الأمن الغذائي في المنطقة العربية. إن الجفاف الشديد والمتكرر قد زاد بالفعل من حدوث المجاعات وانعدام الأمن الغذائي، وفقدان سبل العيش والحياة الكريمة. وفي غياب مقاييس التكيف فإنه من المتوقع حدوث انخفاض بنسبة 30٪ في غلة المحاصيل في حال حصول زيادة في درجات الحرارة تتراوح بين 1.5 إلى 2.5 درجة مئوية، وقد يصل الانخفاض إلى 60٪ في حال زيادة درجات الحرارة من 3 إلى 4 درجات مئوية. ستخفض محاصيل الذرة المطرية بنسبة 15٪ إلى 25٪ بحلول عام 2080 في شمال إفريقيا في ظل زيادة درجة الحرارة 3 درجات مئوية. والجدير بالذكر أن التأثير المشترك للتحويل في النطاقات المناخية الزراعية وارتفاع درجات الحرارة أدى إلى قصر مواسم النمو، بحيث أصبح موسم النمو

في الجزء الشرقي من منطقة البحر الأبيض المتوسط أقصر بأسبوعين، مما قلل القدرة على التنبؤ وخاصة في ظل الممارسات الزراعية غير المناسبة والضعيفة التي قد تؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي في المنطقة.

3.1.4 تنمية القدرات البشرية والمؤسسية:

يواجه الإقليم نقصا كبيرا في القدرات في العديد من المجالات، لا سيما في الموضوعات التقنية، والمعلومات الجغرافية، والاستشعار عن بعد، ونظم الإنذار المبكر، والسياسات المشجعة للإنتاج، وسياسات التجارة الزراعية الدولية. هناك أيضا - عدم تطابق بين التعليم الجامعي والاحتياجات الحالية والمستقبلية للخريجين. كما أن مناهج الجامعة تقليدية ولا تتناول الابتكار والإبداع وقضايا ريادة الأعمال اللازمة لتحفيز الخريجين على التفكير في بدء أعمالهم التجارية الخاصة. وبالإضافة إلى ضعف التنسيق يوجد تقصير في حجم وإجراءات برامج تبادل الخبرات بين الدول العربية ومع المؤسسات الأجنبية المؤهلة في المجالات ذات الصلة، وندرة حادة في مرافق وبرامج تدريب المنتجين وخاصة التدريب الميداني والتدريب الخاص ببناء التوجه التجاري. علاوة على ذلك، فإن الموارد المالية المخصصة للتدريب وبناء القدرات غير كافية لمواجهة تحديات النقص في الأكاديميين والإداريين والمديرين المؤهلين، بسبب هجرة العقول التي تجذبها فرص العمل الأفضل خارج المنطقة العربية.

4.1.4 ضعف الاعتماد على التقنيات:

تعد مؤسسات البحوث و الإرشاد الزراعي ونقل التكنولوجيا حجر الزاوية في الكشف عن الإمكانيات التي تمتلكها الزراعة في المنطقة العربية إذا ما تم دعمها وتوفير المخصصات المالية الكافية لعملها، للتغلب على أوجه القصور القائمة حاليا في هذا المجال، حيث تشير الإحصاءات المتاحة إلى أن مساهمة الباحثين العرب في الجهود المبذولة لتطوير التقنيات الزراعية المطبقة في نهاية برامج الألفية كانت نحو 0.3% فقط مقابل 10% في الدول النامية و30% في الولايات المتحدة الأمريكية. وبهذا الخصوص تواجه المنطقة العربية عددا من التحديات لاتخاذ الإجراءات العلاجية اللازمة لتطوير البحوث منها على سبيل المثال، ضعف الاستفادة بشكل كافٍ من الكادر البحثي والتقني المتاح في معظم مؤسسات البحوث الزراعية، ضعف المخصصات المالية، محدودية مشاركة القطاع الخاص في البحوث الزراعية، عدم كفاية التدريب وضعف التنسيق بين المؤسسات البحثية والأكاديمية، وضعف الحوافز المتاحة للباحثين. بالإضافة إلى وجود فجوات كبيرة بين تعميم الابتكارات وتطوير سلسلة القيمة، وتعذر الوصول إلى المعرفة العلمية لدى الدول المتقدمة أو استخدام التكنولوجيا المتطورة في كثير من الأحيان، الأمر الذي يؤدي إلى ضعف تدفق التكنولوجيا نتيجة غياب أو ضعف التنسيق بين مؤسسات البحوث والإرشاد والخدمات الزراعية، وكذلك ضعف مشاركة المنتجين في عملية اتخاذ القرارات الخاصة بتطوير التكنولوجيا.

5.1.4 عدم وجود سياسات وإستراتيجيات مواتية:

تعاني الزراعة العربية من غياب وقلة التشريعات والسياسات العربية المشتركة اللازمة والكافية لإحداث التنمية الزراعية المستدامة، والتي تفاقم بسبب الاضطرابات السياسية في المنطقة العربية، وعلى المستوى القطري، فإن بناء السياسات مجزأ على مختلف المؤسسات. في غضون ذلك، فإن المعرفة والمهارات اللازمة لصياغة السياسات وتحليل السياسات متواضعة. على سبيل المثال، يهمل بناء السياسات الزراعية استخدام النهج الشامل المتصل بالسياسات الاقتصادية الكلية، إضافة إلى عدم الأخذ بسلسلة القيمة، وبالتالي فإن ذلك النهج ينقصه التكامل التام للإنتاج والتسويق والخدمات

الفرعية. من ناحية أخرى، قد يؤدي تدخل الهيئات الخارجية أو البلدان التي تقدم المساعدة الفنية و/ أو المالية إلى عرقلة عملية وضع السياسات المحلية. كما أن أداء مؤسسات وضع السياسات غالباً ما تتعطل بسبب التغيرات الاقتصادية والبيئية العالمية، وذلك لعدم اتسامها بالمرونة الكافية لمجابهة تلك المتغيرات.

2.4 القضايا الملحة ذات العلاقة:

1.2.4.1 الفقد والهدر في الغذاء:

إن تحديات الفقد والهدر في الغذاء تنعكس آثارها - بعيدة المدى - على الأمن الغذائي والبيئة والاقتصاد. وتعاني المنطقة العربية من ارتفاع كميات فقد وهدر الغذاء، حيث يصلان في بعض الأحيان إلى أكثر من 210 كيلوجرام للفرد في السنة. وعلى الرغم من أهمية الموضوع بالنسبة للمنطقة العربية والتي يزيد عدد سكانها عن 400 مليون نسمة، تشير عمليات البحث إلى وجود ندرة في الدراسات التطبيقية التي تبحث في الدوافع والمصادر والإدارة والقياس الكمي والسياسات والتدخلات والمبادرات الرامية إلى الحد من فقد وهدر الغذاء في العالم العربي، مما يوفر بيانات محدودة عن الفقد والهدر في الأغذية في المنطقة العربية. وناهيك عن ذلك فإن الدراسات المتوفرة وعلى قلتها تعتمد على أسلوب أخذ العينات التي لا تسمح بتعميم النتائج على المنطقة العربية أو حتى لإجراء مقارنات بين الدراسات، الأمر الذي يتطلب إجراء المزيد من البحوث حول فقد الأغذية ونفايات الطعام على امتداد سلسلة الإمداد الغذائي في العالم العربي، مع التركيز على الاتجاهات والأسباب والدوافع الاجتماعية والتكنولوجية والسلوكية والثقافية و الآثار البيئية والاقتصادية.

وكذلك فإن مواقف المستهلكين تجاه النفايات بشكل عام ونفايات الطعام بشكل خاص، يعتبر أيضاً من الموضوعات المهمة التي يتعين البحث فيها، خاصة في ظل الاختلاف في الممارسات الثقافية والعادات والتقاليد في جميع أنحاء العالم العربي.

2.2.4 التكامل التجاري (العوائق الفنية للتجارة (TBT)، إجراءات الصحة والصحة النباتية (SPS):

يتعين على الدول العربية أن تتقارب في اعتماد تدابير تيسير التجارة على النحو الذي دعا إليه نظام منظمة التجارة العالمية من أجل تعزيز التسويق والتجارة. وبهذا الخصوص لا ينبغي التعسف في استخدام العوائق الفنية للتجارة (TBT) وإجراءات الصحة والصحة النباتية في التجارة البينية العربية مثل وضع عقبات فنية وصحية أمام تدفق السلع ومقدمي الخدمات داخل الإقليم - ولكن يجب أن تكون الإجراءات الفنية والصحية كافية لضمان سلامة الأغذية.

يشجع اتفاق منظمة التجارة العالمية الدول الأعضاء على اعتماد معايير دولية لتسهيل التجارة. وكذلك فإن اتفاقية التجارة في الخدمات تتيح حرية التنقل للأشخاص عبر الحدود لتقديم خدماتهم. ومما لا شك فيه أن التزام الدول العربية بهذه الاتفاقيات وغيرها من الإجراءات المتعلقة بتسهيل التجارة - مثل تسهيل إجراءات تنظيم الحدود على السلع - سيؤدي إلى تعزيز التكامل التجاري الزراعي العربي مع الاستفادة الإضافية المتمثلة في توفير بيئة تجارية يمكن التنبؤ بها.

3.2.4 العدالة الاجتماعية وتمكين المرأة والشباب في المجتمعات الريفية المهمشة:

تشكل قضية المساواة بين الجنسين - لا سيما إشراك المرأة والشباب في عملية التنمية الزراعية المستدامة بأكملها وفي جميع القطاعات - مصدر اهتمام كبير في دول الإقليم. وتشمل المتطلبات الرئيسية ضمان المساواة للمرأة في توزيع الموارد والتعليم والتمويل والتكنولوجيا وتمكينها من الحصول على فرص عمل على امتداد سلاسل القيمة. وبالمثل، فإن إمكانات الشباب، الذين يمثلون

60٪ من السكان العرب، بحاجة إلى تعزيز الاستفادة منها من خلال منحهم فرصا استثمارية على امتداد سلاسل القيمة وتزويدهم بالتدريب الكافي، والمؤسسات التي تعمل بشكل جيد والسياسات المناسبة لتنمية قدراتهم الإبداعية (مع مراعاة المساواة والتنوع).

4.2.4 القدرة على التأقلم والصمود:

يشكل بناء مقدرات التأقلم مع التغيرات المناخية مشكلة حرجية في الدول العربية، وخاصة في البلدان الأقل نموا مثل جيبوتي والصومال والسودان واليمن، حيث تتعرض حياة أعداد كبيرة من السكان للخطر بسبب الجفاف المتكرر، وتحول أنماط هطول الأمطار، والنزاعات والصراعات. ولتعزيز القدرة على مواجهة الجوع وسوء التغذية لسكان تلك الدول، يتعين اتخاذ تدابير مناسبة وسريعة لمساعدتهم وتعزيز قدرتهم على التأقلم بشكل أفضل مع تغير المناخ، وكذلك يتعين وضع سياسات مواتية لتمكين الشباب وبناء قدراتهم، وبما يساعدهم على أخذ زمام المبادرة في إحداث تنمية قادرة على التكيف مع المناخ في مناطقهم، مما سيوفر للشباب فرصا واسعة في مجال التطوير بأكمله. إضافة إلى توسيع التعاون الدولي والعمل جنباً إلى جنب مع اتفاق باريس لبناء مجتمعات قادرة على التكيف مع المناخ.

5.2.4 القضايا البيئية (التنوع البيولوجي، وتغير المناخ):

تحفز البيئة القاسية التي تؤثر على القطاعات الزراعية العربية العديد من الآثار السلبية مثل انخفاض الإنتاجية، وندرة فرص العمل، وندرة الغذاء والجوع ونقص التغذية. وتتفاقم هذه الظروف بسبب تغير المناخ الذي يمارس ضغطا كبيرا على التنوع البيولوجي، مما يؤدي إلى فقدان العديد من الأنواع النباتية والحيوانية والمائية، مما يتطلب اتخاذ تدابير مناسبة وفاعلة للحد من آثار تغير المناخ للحفاظ على النبات والحيوان. ومن هذه التدابير التعاون مع السلطات والمجتمعات الريفية لإنشاء مشاتل قروية ومدرسية لاستعادة الغطاء النباتي الأصلي عن طريق إعادة التحريج، والتجديد الطبيعي، وتثبيت الكثبان الرملية. وينبغي دعم هذه الأنشطة عن طريق التدريب وبناء القدرات والدعم المؤسسي وتعزيز إطار السياسات والتشريعات. من ناحية أخرى، يلعب حفظ الأنواع في بنوك الجينات دورا مهما في الحفاظ على التنوع البيولوجي.

6.2.4 ترابط المياه والطاقة والغذاء (Nexus):

على الرغم من وجود ترابط عالٍ ومتنامٍ بين الماء والغذاء والطاقة في المنطقة العربية، فإن الإدارة غير الفاعلة لهذه القطاعات أدت إلى إحداث خلل في التوازن ما بين الاستخدامات المختلفة لها، والذي سيزداد بسبب النمو السكاني العالي، ومخاطر التغير المناخي، واختيارات الاستهلاك. وعليه فإنه من الضروري اتباع نهج سياسة منسقة لتحقيق التوازن بين القطاعات الثلاثة للمياه والطاقة والغذاء لضمان استدامتها واستقرارها. عند القيام بذلك، ستكون الفرص مفتوحة للابتكار والتعلم، للحد من المخاطر الأمنية وتعزيز كفاءة استخدام الموارد وإدارة الطلب وأنماط الاستهلاك المتوازنة والمستدامة.

وستساعد هذه النهج المنطقة العربية على الامتثال لأهداف التنمية المستدامة، والالتزامات العربية الخاصة بخفض استخدامات الكربون في إطار قمة باريس للمناخ 2015. على الرغم من أن الإقليم يفتقر إلى الموارد المائية ويتفاوت فيما بين أقطاره في توفير الغذاء، إلا أنه ينعم بموارد طاقة وتمويل ضخمة يمكن تعبئتها لمساعدة البلدان ذات الموارد المحدودة في إيجاد الترابط المنشود بين الماء والغذاء والطاقة (Nexus).

5- الإطار العام لإستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة (المعدلة) 2020 – 2030:

لقد تم إعداد إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة 2030-2020 كإستراتيجية معدلة وبديلة لإستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين (2005-2025) آخذين بعين الاعتبار ما يلي:

- تقييم التقدم المحرز في إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين 2005-2025 على مدار فترة السنوات العشر من دخول الاستراتيجية حيز التنفيذ في العام 2008، ومعالجة القيود التي واجهتها وتقييم الإنجازات وقصص النجاح.
- التغيرات ذات الصلة بالقطاع الزراعي التي حدثت على المستوى العالمي ومنها إعادة التوجيه الاقتصادي، التغييرات في أفكار التنمية، التغيرات الاقتصادية العالمية، التقدم التكنولوجي والانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة 2030.
- موافقة الإطار الزمني للإستراتيجية مع الإطار الزمني المتبقي لأهداف التنمية المستدامة (SDGs) 2030.
- 27- تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها المنظمة في ظل قراءة فاحصة ومتأنية لواقع المنطقة العربية الحالي.
- الاستفادة من نتائج التحليل الرباعي (SWOT)، بحيث تم التركيز على تعظيم نقاط القوة والفرص المتاحة وتقليل الآثار السلبية للمهددات ونقاط الضعف.

1.5 دوافع إعداد الإستراتيجية المعدلة (2030,2020):

عدلت الإستراتيجية باستخدام نهج نظرية التغيير أو التحول التي تعكس الطموح والالتزام المخطط لهما من قبل المنظمة وكافة شركائها المعنيين بالتنمية الزراعية بالوطن العربي - الدول الأعضاء والمنظمات القطرية والإقليمية والدولية ذات العلاقة وذلك لتحقيق ما يلي:

- إحداث نقلة نوعية للقطاعات الزراعية العربية تسهم في تحقيق تنمية زراعية عربية مستدامة وعالية الإنتاجية تحقق مستوى معقول من الرفاه والرخاء لسكان الدول العربية، وبخاصة المجتمعات الريفية.
- تمكين المنظمة من تحقيق التزاماتها نحو ازدهار دولها الأعضاء، وذلك من خلال التطوير المستمر للقطاع الزراعي العربي وخاصة في مجال تعزيز التكامل الزراعي العربي.
- المساهمة الفاعلة في تلبية احتياجات الدول العربية من السلع الزراعية وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية العربية والوصول إلى الأسواق العالمية.
- تساعد المنظمة في إعداد الإصدارات والتقارير الدورية وغير الدورية التي تقوم المنظمة بتجميع بياناتها ونشرها ومنها:
- الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية .

- الكتاب السنوي للإحصاءات السمكية.
 - تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي.
 - تقرير إطار رصد ومتابعة الأمن الغذائي في المنطقة العربية.
 - تقرير متابعة تنفيذ البرنامج العربي لاستدامة الأمن الغذائي
 - تقارير حالة الموارد الزراعية:
 - الأراضي الزراعية، ومنها (التقرير العربي الموحد حول جهود الدول العربية في مجال تحييد تدهور الأراضي) وغيره من التقارير.
 - المياه.
 - الموارد الوراثية النباتية والحيوانية.
 - التنمية المستدامة وتحديات تغير المناخ.
 - التنمية الريفية المستدامة وتمكين الشباب والمرأة.
 - تفعيل دور المتابعة والتقييم للأنشطة التي تنفذها المنظمة.
- ويرتكز التغيير المنشود على مبادرات المنظمة الرامية إلى المساهمة في تحويل القطاع الزراعي العربي إلى قطاع منافس ومهم عالميا وإقليميا، ومهياً لتحقيق أهداف التنمية المستدام (SDGs)، وذلك من خلال تطوير قدرات دعم الدول العربية لبعضها البعض عبر تعزيز إمكانيات التعاون والمشاريع المشتركة والتكامل البيئي، لتحقيق فوائد اجتماعية واقتصادية للمنطقة العربية مدفوعة ببيئة صحية وسلمية تساهم فيها البحوث الزراعية في تبادل المعرفة التي تعزز الأمن الغذائي والتغذية والرفاهية، وبما يمكن المنطقة العربية من الاعتماد على نفسها ويرفع من قدرتها على الوفاء بالتزاماتها وتطلعاتها لإنتاج وتصدير الأغذية بشكل مستدام، مع تعزيز دور المنظمة العربية للتنمية الزراعية وقدراتها الإشرافية، خاصة وأنها تتمتع برؤية فنية لاقت القبول والاستحسان من جميع البلدان الأعضاء كبيت خبرة عربي في المجال الزراعي والسمكي.
- كما يهدف التغيير إلى تعزيز جهود المنظمة الرامية إلى تحقيق أهدافها الأساسية والمتمثلة في دعم أو تعزيز سياسات الدول الأعضاء للحفاظ على البيئة، وحماية التنوع البيولوجي للنظم الإيكولوجية والاستجابة لمخاطر وتهديدات تغير المناخ.
- وسيتم دعم تنفيذ الإستراتيجية 2030-2020 من قبل المنظمة العربية للتنمية الزراعية بالكامل من خلال تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية، والتنفيذ الفعال للخدمة الاستشارية المساعدة التي تقدمها المنظمة للدول العربية لخلق البيئة المواتية للتغيير الجذري المنشود في نهج التنمية في الإقليم العربي.
- 2.5 منهج تغيير الإستراتيجية (2030،2020):

يعتمد منهج تغيير الإستراتيجية على تحويل وتكليف القطاع الزراعي العربي ليصبح قطاعا منافسا وقادرا على تحقيق الأمن الغذائي المستدام، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 من خلال تحقيق المخرجات التالية:

❖ المخرجات المستدامة للإستراتيجية على المدى الطويل:

- استدامة الرخاء والدخل وازدهار المناطق الريفية في البلدان العربية.
- زيادة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي لمعظم الدول العربية.
- زيادة الإيرادات الحكومية.
- زيادة العمالة الريفية وخاصة بين الشباب والنساء.
- زيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعية.
- تعزيز القدرة التنافسية في السوق (الربحية ومعدل العائد على الاستثمار الزراعي).
- تعزيز البحوث الزراعية ونشر المعرفة.
- حسن إدارة واستدامة الموارد الزراعية العربية (الأرض، الماء، المناخ والموارد الوراثية النباتية والحيوانية).

❖ العوامل المؤثرة:

- توفر سياسات وتشريعات ولوائح زراعية محلية وإقليمية موثقة.
- مدى الالتزام بمبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول (PRAI).
- تعزيز حوكمة الموارد خاصة الامتثال للمبادئ والأطر التوجيهية العالمية كاتلك المقدمة من لجنة الأمن الغذائي العالمية وهي المبادئ التوجيهية الطوعية بشأن الإدارة الرشيدة لحيازة الأراضي، ومسايد الأسماك ، the Voluntary Guidelines on the Responsible Governance of Tenure of Land, Fisheries and Forests in the Context of National Food Security-VGGT.
- التأكيد على المكاسب الاجتماعية للمجتمعات الزراعية التقليدية وإنهاء جميع أشكال عدم المساواة وتخصيص الأراضي بصورة عادلة.
- تعزيز القدرات التنافسية بين الدول وبين القطاعات الفرعية الزراعية لتعزيز الإنتاج الزراعي.
- توفر سياسات اقتصادية كلية بشقيها المالي والنقدي معززة للقطاع الزراعي.

❖ الميزات :

- خفض تكاليف الأعمال والمعاملات التجارية.
- الاستخدام السليم بيئيا وتشريعيا لموردي الأرض والمياه في الزراعة.
- الاستجابة السريعة والمناسبة للتهديدات والكوارث من خلال الاستخدام الفاعل للمنصات الإلكترونية، وأنظمة الإنذار المبكر.
- زيادة الاستثمار والشراكات بين القطاعين العام والخاص.
- زيادة الاعتماد على الذات في كل بلد واستدامة برامج التمويل.

❖ **المخرجات المستدامة للإستراتيجية على المدى المتوسط:**

- قدرات بشرية ومؤسسية مستدامة ومنظمة.
- تقانات ذكية ملائمة ومستدامة على طول سلسلة القيمة.
- إنتاج زراعي ومنتجات زراعية متنوعة تعكس تنوع الموارد الطبيعية في البلدان العربية.
- خدمات وإجراءات صحية وبيطرية آمنة بيولوجيا وبيئيا.
- فقد وهدر أقل في الغذاء والأعلاف.
- أعمال زراعية وصناعية أكثر تطورا وانتشارا.
- استخدام أوسع للتقانات والآلات الزراعية والطاقة البديلة لزيادة الإنتاج والإنتاجية.
- استجابة معززة للتغيرات المناخية.

❖ **المخرجات المستدامة على المدى القصير:**

- وعي أفضل لسلاسل القيمة وأهميتها في زيادة الدخل.
- بيئة ملائمة تعزز وضع وتبني سياسات زراعية قطرية وقومية مناسبة.
- حسن إدارة البنى التحتية الزراعية المطورة.
- معرفة أوسع وقدرات مطورة للعاملين في قطاعي الزراعة والأسماك.
- انتشار ريادة الأعمال الزراعية بين النساء والشباب.

الشكل (1): الإطار العام للإستراتيجية المعدلة (2030-2020)

نظرية التغيير

الفرجات للمستدامة للإستراتيجية على المدى الطويل



الفرجات المستدامة للإستراتيجية على المدى القصير



3.5 الرؤية والرسالة والأهداف والقيم الأساسية:

تمت صياغة رؤية ورسالة وأهداف وقيم إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة (2030) بعد إجراء حوار واسع مع أصحاب المصلحة وبما يتوافق مع قضايا التحول والقدرة التنافسية، واستدامة وزيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعية، والقدرة على التأقلم مع التغيرات المناخية والبيئية والمستجدات الإقليمية والدولية، وبما يعزز من قدرة الدول العربية على الامتثال لالتزاماتها الدولية ذات العلاقة، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، وزيادة الدخل الزراعي، وتوفير فرص العمل وتحقيق الاستقرار الاجتماعي، والتكامل الزراعي والأمن الغذائي العربي.

الرؤية:

قطاع زراعي عربي تنافسي ومستدام متأقلم ومقاوم للصدمات، ومنتج ومعزز للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، والاستقرار، والازدهار الريفي والأمن الغذائي.

الرسالة:

إيجاد قطاعات زراعية عربية مبتكرة ومتناسقة وتنافسية ومستدامة، تعزز الأمن الغذائي والتغذوي، وتسهم في القضاء على الفقر، وقادرة على التنافس في الأسواق الإقليمية والعالمية. ويكون ذلك باستخدام تقانات ذكية مناخيا، وأساليب مبتكرة لتوليد وتبادل المعرفة، وإحداث منصات ابتكار وشبكات متخصصة، وبناء شراكات فاعلة تساعد في إحداث نقلة نوعية للقطاع الزراعي العربي.

الهدف العام:

المساهمة في تحسين الإنتاج والإنتاجية الزراعية، وسلامة الأغذية، والأمن الغذائي والتغذوي، وتحسين سبل المعيشة، وحماية البيئة والموارد لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة، والنمو العادل والازدهار الريفي.

القيم الأساسية والمبادئ التوجيهية:

يعتمد تنفيذ إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة 2030-2020 على ما يلي:

- ✓ مبادئ التضامن والتكامل القائمة على أساس التفويض والميزة النسبية لكل دولة عربية.
- ✓ الشفافية والمسؤولية المتبادلة عن النتائج والإجراءات وتبادل المعلومات.
- ✓ إقامة شراكات متبادلة المنفعة، والتنسيق والتعاون بين مختلف أصحاب المصلحة في البلدان العربية والمستويات الدولية، لتعزيز تبادل المعلومات في الوقت المناسب وبما يساهم في تحسين آليات اتخاذ القرار قاطريا وقوميا.
- ✓ احترام التنوع البيولوجي، والوعي بندرة الموارد، والاستجابة لحالات الطوارئ والكوارث تماشيا مع الاتفاقات الإقليمية والعالمية.

- ✓ الاحترام والامتثال لمبادئ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الخاصة بالاستثمار الزراعي المسؤول (RPAIs)، والمبادئ التوجيهية الطوعية بشأن الإدارة الرشيدة للحيازة (VGGT) التي وقعت عليها أغلب الدول الأعضاء في المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
- ✓ المرونة والديناميكية في الاستجابة- بأساليب مهنية عالية للقضايا الناشئة سياسيا واجتماعيا وبيئيا.

الأهداف الإستراتيجية:

تهدف إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة 2030-2020 إلى توفير إطار عمل لإدارة ومعالجة التحديات المتعلقة بالقطاع الزراعي في الدول العربية، من خلال تحقيق الأهداف الإستراتيجية طويلة الأجل التالية:

- الهدف الأول:** دعم التحول والتكيف في النظم الزراعية والغذائية للقضاء على الجوع والحد من الفقر.
- الهدف الثاني:** المحافظة على حسن إدارة الموارد الزراعية والنظم الايكولوجية واستدامتها في المنطقة العربية.
- الهدف الثالث:** تعزيز التكامل الزراعي العربي وتأطير آليات وإجراءات وسياسات ونظم التجارة والاستثمار الزراعي العربي.
- الهدف الرابع:** تنمية وازدهار الريف العربي وتأهيل ودعم مقدرات التأقلم مع التغيرات البيئية والاقتصادية والمجتمعية ذات الصلة بالقطاع الزراعي.
- الهدف الخامس:** حسن إدارة ومشاركة وإتاحة المعرفة الزراعية فنيا ومؤسسيا لدعم صانعي القرار .

6. البرامج والمكونات الرئيسية:

في إطار الرؤية المستقبلية، وتحقيقاً للأهداف المقترحة لإستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة 2030-2020م تم وضع البرامج الرئيسية والفرعية التي تحدد مجالات وأولويات العمل في فترة الاستراتيجية وبما يخدم تحقيق الأهداف الاستراتيجية الخمسة. ولقد روعي عند صياغة عناصر ومكونات البرامج الرئيسية أن تتسم بما يلي:

- تحقيق أكبر قدر من الاتساق ما بين الأهداف الاستراتيجية وأهداف التنمية المستدامة 2030، وبما يسهم في مساعدة الدول على تحقيق التزاماتها الدولية والإقليمية ذات العلاقة بالقطاع الزراعي.
- الترابط فيما بين البرامج والأهداف الإستراتيجية، بمعنى أن كل برنامج من البرامج المقترحة يسعى إلى تحقيق هدف أو أكثر من هذه الأهداف الإستراتيجية سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

- تحقيق أكبر قدر ممكن من التناسق والتكامل فيما بين البرامج بعضها البعض وفيما بينها وبين البرامج الواردة في خطط التنمية الزراعية القطرية.
 - مراعاة الأولويات التنموية وخطط واستراتيجيات التنمية الزراعية القطرية، وخاصة في المجالات التي تعاني الزراعة العربية من قصور واضح فيها، سواء تمثل هذا القصور في الندرة الموردية أو في محدودية كفاءة استخدامها.
 - التتابع المنطقي في التنفيذ، حيث إن تنفيذ بعض المكونات يلزم بالضرورة أن يسبقه تنفيذ مكونات أخرى.
 - تعزيز قدرات الدول على تحسين الرفاهية والدخل والاستقرار الاجتماعي لسكان الريف، من خلال تبني إصلاحات قطاعية تشجع الحكم الرشيد والشفافية وسهولة التمويل.
 - تحقيق أكبر قدر من التنسيق والتكامل في استخدام الموارد والقدرات الحالية، مع مراعاة الاستخدام الفعال لنقاط القوة والفرص المتاحة.
 - تعظيم نقاط القوى والفرص المتاحة للزراعة العربية وتقليل المهددات ونقاط الضعف.
- تتضمن إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة (6) برامج رئيسية، تضم (19) برنا مجاً فرعياً تغطي معظم المجالات التنموية الزراعية، وكذلك تغطي كافة أهداف التنمية المستدامة 2030 ذات العلاقة بالقطاع الزراعي.
1. البرنامج الرئيسي لنقل التقانات وزيادة واستدامة الإنتاج والإنتاجية والمردود الزراعي.
 2. البرنامج الرئيسي لحوكمة نظم إدارة واستغلال الموارد الزراعية العربية واستدامتها.
 3. البرنامج الرئيسي لتعزيز القدرات التنافسية للمنتجات الزراعية وتمهيد سبل بيئة الاستثمار والتجارة الزراعية العربية.
 4. البرنامج الرئيسي لصحة النبات والحيوان وسلامة الغذاء.
 5. البرنامج الرئيسي لتطوير وازدهار الريف والابتكار وريادة الأعمال لتمكين المرأة والشباب وتقليل الفوارق.
 6. البرنامج الرئيسي لبناء القدرات البشرية والمؤسسية وإتاحة المعرفة الزراعية (مستودع المعرفة).
- 1.6 البرنامج الرئيسي لنقل التقانات وزيادة واستدامة الإنتاج والإنتاجية والمردود الزراعي:
- يساهم هذا البرنامج في تحقيق الأهداف الإستراتيجية جميعها، ويركز بشكل خاص على خدمة الهدف الإستراتيجي الأول والخاص بدعم التحول والتكيف في النظم الزراعية والغذائية للقضاء على الجوع والحد من الفقر، كما يتوقع أن يساهم هذا البرنامج في تحقيق الأهداف الفرعية التالية:
- ✓ تنمية وتطوير واستدامة الإنتاج الزراعي العربي المنافس والمساعد في القضاء على الجوع والحد من الفقر.

✓ تطوير النظم الزراعية الريفية لصغار المنتجين والزراعة الأسرية ودعم الابتكار وريادة الأعمال الزراعية ونهج سلاسل القيمة والتصنيع الريفي.

وكذلك المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 التالية:

- القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان (الهدف 1).
 - القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة (الهدف 2).
 - تعزيز استخدام التكنولوجيا التمكينية، وخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لتعزيز تمكين المرأة (الهدف 5).
 - توسيع التعاون الدولي ودعم بناء القدرات للبلدان النامية في مجال المياه بما في ذلك كفاءة استخدام المياه وحصاد المياه (الهدف 6).
 - ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة (الهدف 12).
- ويضم البرنامج ثلاثة برامج فرعية كما يلي:
- البرنامج الفرعي لتبني ونشر التقانات الزراعية الحديثة والملائمة وتقانات الزراعة الذكية والتأقلم مع المتغيرات المناخية والبيئية للإنتاج الزراعي المستدام .
 - البرنامج الفرعي لتبني ونشر تقانات تربية الأحياء المائية.
 - البرنامج الفرعي لتبني ونشر الممارسات الزراعية الجيدة والاقتصاد الدائري في القطاع الزراعي والنظم الغذائية.

2.6 البرنامج الرئيسي لحوكمة نظم إدارة واستغلال الموارد الزراعية العربية واستدامتها:

يساهم هذا البرنامج في تحقيق الهدف الإستراتيجي الثاني والمتعلق في المحافظة على حسن إدارة الموارد الزراعية والنظم الايكولوجية واستدامتها في المنطقة العربية، ويتوقع بأن يساهم هذا البرنامج في تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

➤ تعزيز نهج الحوكمة والإدارة السليمة للموارد الزراعية العربية.

➤ تنمية واستدامة النظم الايكولوجية والاستفادة من الجهود الدولية.

كما يتوقع أن يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التالية:

- الهدف 6: توسيع التعاون الدولي ودعم بناء القدرات للبلدان النامية في مجال المياه، بما في ذلك كفاءة استخدام المياه وحصاد المياه.
- الهدف 8: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.

- الهدف 13: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وأثاره .
- الهدف 14: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة .
- الهدف 15: حماية النظم الايكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي .
- الهدف 17: تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

ويضم البرنامج ثلاثة برامج فرعية كما يلي:

- البرنامج الفرعي لتبني ونشر تدخلات الحوكمة الزراعية والاتفاقيات الدولية ذات العلاقة.
- البرنامج الفرعي لتطبيق نهج الترابط في إدارة الموارد الطبيعية.
- البرنامج الفرعي للحفاظ على الموارد والأصول الوراثية النباتية والحيوانية.

3.6 البرنامج الرئيسي لتعزيز القدرات التنافسية للمنتجات الزراعية وتحسين بيئة الاستثمار والتجارة الزراعية العربية:

يساهم البرنامج في تحقيق الهدف الإستراتيجي الثالث وهو تعزيز التكامل الزراعي العربي وتأطير آليات وإجراءات وسياسات نظم التجارة والاستثمار الزراعي العربي، وسوف يساهم في تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

✓ تحسين بيئة الاستثمار في الزراعة والتصنيع الزراعي والغذائي.

✓ تنسيق وتطوير نظم التجارة الزراعية العربية.

وكذلك تحقيق أهداف التنمية المستدامة التالية:

- الهدف 2: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.
- الهدف 12: ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.
- الهدف 17: تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

ويشمل على برنامجين فرعيين:

- البرنامج الفرعي لتعزيز جودة المنتجات الزراعية والسمكية ورفع مقدراتها التنافسية، وفعالية أسواق المنتجات الزراعية.
- البرنامج الفرعي لتنسيق ومواءمة السياسات والتشريعات الزراعية العربية، وتحسين بيئة وترويج الاستثمار الزراعي العربي.

4.6 البرنامج الرئيسي لصحة النبات والحيوان وسلامة الغذاء:

سوف يسهم هذا البرنامج في تحقيق الهدف الإستراتيجي الثالث وهو تعزيز التكامل الزراعي العربي وتأطير آليات وإجراءات وسياسات نظم التجارة والاستثمار الزراعي العربي، وسوف يسهم في تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- المحافظة على صحة الإنسان والنبات والحيوان بدعم أطر وآليات مكافحة الآفات والأمراض المشتركة والعابرة والمستوطنة.

- رفع القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية العربية بدعم تحقيق أطر وآليات سلامة الغذاء.

وكذلك يهدف إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة التالية:

- الهدف 2: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.

- الهدف 12: ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.

ويشتمل على ثلاثة برامج فرعية كما يلي:

- البرنامج الفرعي للآفات والأمراض الحيوانية.

- البرنامج الفرعي للآفات والأمراض النباتية.

- البرنامج الفرعي لسلامة الغذاء.

5.6 البرنامج الرئيسي لتطوير وازدهار الريف والابتكار وريادة الأعمال لتمكين المرأة والشباب وتقليل الفوارق:

يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق الهدف الإستراتيجي الرابع والخاص بتنمية وازدهار الريف العربي وتأهيل ودعم مقدرات التأقلم مع المتغيرات البيئية والاقتصادية والمجتمعية ذات الصلة بالقطاع الزراعي، ويتوقع أن يسهم البرنامج في تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

➤ تحسين سبل كسب معيشة صغار المنتجين وتمكين النساء والشباب.

➤ تعزيز صمود ومرونة المجتمعات الريفية للتأقلم مع التغيرات البيئية والاقتصادية والمجتمعية.

وكذلك تحقيق أهداف التنمية المستدامة التالية:

- الهدف 1: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.

- الهدف 2: القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة.

- الهدف 5: تعزيز استخدام التكنولوجيا التمكينية، وخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لتعزيز تمكين المرأة.

ويشمل البرنامج على ثلاثة برامج فرعية كما يلي:

- البرنامج الفرعي لتحسين سبل كسب العيش في الريف العربي.
- البرنامج الفرعي للابتكار وزيادة الأعمال الزراعية.
- البرنامج الفرعي لتعزيز مقدرات صغار المنتجين.

6-6 البرنامج الرئيسي لبناء القدرات البشرية والمؤسسية وإتاحة المعرفة الزراعية (مستودع المعرفة):

يهدف هذا البرنامج إلى المساهمة في تحقيق الهدف الإستراتيجي الخامس والمتعلق بحسن إدارة ومشاركة وإتاحة المعرفة الزراعية فنياً ومؤسسياً لدعم صانعي القرار (مستودع المعرفة الزراعية)، وكذلك تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- ✓ تبني وتطوير الأنظمة والطرق المبتكرة لتوليد المعرفة الزراعية.
- ✓ تحسين فعالية أنظمة الاتصال ونشر المعارف الزراعية بشكل منتظم لكافة المعنيين.
- ✓ تعزيز ودعم الشبكات المتخصصة والشراكات عربياً وعالمياً.

كما يهدف إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 التالية:

- الهدف 4: ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة.
- الهدف 17: تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة من أجل التنمية المستدامة.

ويشمل على البرامج الفرعية التالية:

- البرنامج الفرعي للإرشاد والتأهيل والتدريب الزراعي والسمكي.
- البرنامج الفرعي للإحصاء والمعلومات الزراعية.
- البرنامج الفرعي للتوثيق ونشر المعرفة الزراعية.
- البرنامج الفرعي للشبكات الزراعية المتخصصة وتعزيز الشراكات مع المنظمات والمؤسسات المحلية والإقليمية والدولية ذات العلاقة.
- البرنامج الفرعي لبناء القدرات البشرية والمؤسسية.

7- التنفيذ والرصد والتقييم وإعداد التقارير:

1.7 إجراءات التنفيذ:

تسترشد المنظمة العربية للتنمية الزراعية بالرؤية والرسالة والأهداف الإستراتيجية في خدمة البلدان الأعضاء، لتحقيق أهدافها المتمثلة في تطوير قطاعاتها الزراعية، والحفاظ على قطاع زراعي مستدام ومزدهر يدعم النمو الاقتصادي في البلدان العربية وبخاصة المجتمعات الريفية. ويمتد الإطار الزمني للإستراتيجية من 2020 إلى 2030 م، ويتمشى بشكل وثيق مع أهداف التنمية المستدامة (SDGs)

وأهداف أجندة الاتحاد الإفريقي 2063. سيتم دعم تنفيذ الإستراتيجية من خلال الهيكل التنظيمي والإداري للمنظمة:

1) **الجمعية العامة** وهي أعلى هيئة إدارية للمنظمة وتتألف من وزراء الزراعة العرب. وتقوم برسم السياسات والإستراتيجيات التي تتبعها المنظمة، والتخطيط العام للأنشطة، وهي مسؤولة عن مراقبة الأداء الفني والإداري والمالي للمنظمة. وتنتخب الجمعية العامة أعضاء المجلس التنفيذي، وتعين المدير العام وتنسق التعاون بين المنظمة والدول الأعضاء والمنظمات الدولية. وتجتمع مرة واحدة كل عامين.

2) **المجلس التنفيذي**: يتكون المجلس التنفيذي من ثمانية وزراء زراعة ينتخبهم أعضاء الجمعية العامة لمدة عامين. ويجتمع المجلس التنفيذي مرة كل 8 شهور، وينفذ المجلس القرارات التي تصدرها الجمعية العامة، ويرصد أداء الإدارة العامة للمنظمة، ويطلع على خطة العمل والجدول الزمني والقرارات التي ستقدم إلى الجمعية العامة. علاوة على ذلك، يتخذ المجلس التنفيذي قرارات بشأن المقترحات المقدمة إليه من الإدارة العامة.

3) **الإدارة العامة**: هي الجهة المنفذة للمنظمة، مع المسؤوليات والصلاحيات المناطة بها بموجب اتفاقية إنشاء المنظمة. وهي مسؤولة عن تنفيذ خطة العمل التي أقرتها الجمعية العامة والمجلس التنفيذي. يرأس الإدارة العامة مدير عام، يساعده نائب المدير العام، المستشار الفني، المستشار القانوني، الموظفون الإداريون، بالإضافة إلى الخبراء التقنيين والإداريين. ويحدد المخطط التنظيمي بوضوح الإدارات والوحدات والمراكز المختلفة في المنظمة، والمستويات الأفقية والرأسية، ومواقع اتخاذ القرار وإعداد التقارير، والمواقع في كل إدارة، والمرافق الداخلية، والروابط الخارجية ... الخ. وتوجد أربعة مكاتب إقليمية تابعة للمنظمة، موزعة في الأقاليم الأربعة للمنطقة العربية، بالإضافة إلى المعهد العربي للغابات والمراعي والثروة السمكية، ومقره بمدينة اللاذقية في الجمهورية العربية السورية.

بالإضافة إلى الدعم الفني المباشر الذي ستقدمه المنظمة للدول، فإن كافة الإدارات الفنية في المنظمة والمكاتب الإقليمية سوف تدعم تنفيذ الإستراتيجية.

2.7 آليات التنفيذ:

سيتم وضع مقاربات وأطر عمل تشغيلية مفاهيمية وموضوعية لتسريع وتوجيه تنفيذ الإستراتيجية وتشمل العديد من الأطر والمقاربات ومن أهمها ما يلي:

1.2.7 سلاسل القيمة:

تعمل سلسلة القيمة كنهج شامل في جميع جوانب التنمية الزراعية المستدامة. يمكن أن تستخدم المناطق المختلفة سلاسل القيمة لتعزيز الكفاءة وتكامل السوق. تخدم العديد من أنواع سلاسل القيمة هذه الأهداف، مثل سلاسل قيمة السلع، وسلاسل إمدادات الأغذية، وسلاسل الأغذية الزراعية للتنمية الزراعية، وسلاسل القيمة المناصرة للفقراء من أجل التنمية الاقتصادية وتلك المتعلقة بالتنمية الزراعية.

2.2.7. زيادة الأعمال والشراكة بين القطاعين العام والخاص:

في هذه الإستراتيجية تم التأكيد على زيادة الأعمال والشراكة كنهج يخلق رواد الأعمال لتوسعة القاعدة الاقتصادية بالتركيز على الفرص الريفية والحضرية، حيث وافقت أغلب الحكومات على مبدأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وذلك لمشاركة الموارد والمخاطر والفوائد والخبرات بهدف زيادة الكفاءة الإنتاجية وتعظيم العوائد. وتتطلب مشاريع الشراكات بين القطاعين العام والخاص وجود مصلحة عامة واسعة وفرص تكامل قوية للنجاح، وذلك على الرغم من اختلاف الأهداف لكلا القطاعين.

ويعتبر إيجاد الشراكات ما بين القطاعين العام والخاص من النماذج الهامة للتنمية الزراعية نظرا لدورها الكبير في تعزيز زيادة الأعمال لما تتيحه من مجالات للابتكار كنتيجة لدورها في تعظيم الاستفادة من الموارد والمعرفة والخبرات المتواجدة لدى الطرفين، من خلال تفاعل الشركاء وعبر عمليات التعلم المشترك والابتكار المشترك. وتعمل الشراكات بشكل أفضل عندما تكون العلاقة بين التكلفة والعائد متكافئة بين الشركاء.

وتعتبر زيادة الأعمال مفتاح نمو رئيسي للقطاع الزراعي ومحركا أساسيا لتنمية ثروات الدول، وعليه فإن إنشاء مجتمعات ريفية تعمل على تحويل الباحثين عن عمل إلى مزودي وظائف تعتبر من الأمور الهامة للتنمية الزراعية في الوطن العربي. ويمكن تشجيع زيادة الأعمال من خلال توفير أشكال مختلفة من الدعم والتحفيز للرواد مثل: توفير التمويل بشروط مواتية، ودعم الاستشارات، ودعم السياسات، ومنح الامتيازات والإعانات، والإعفاءات الضريبية ... الخ. ومع ذلك فقد أظهرت التجارب أن توفير التمويل والتسهيلات والحوافز قد يكون ضروريا، ولكنه ليس كافيا لضمان استجابة رواد الأعمال.

3.2.7. الشراكات:

نشطت المنظمة العربية للتنمية الزراعية في تطوير الشراكات مع مختلف المؤسسات والمنظمات العربية والإقليمية والدولية المعنية بالقضايا الزراعية، وبناء أنشطة التعاون والتنسيق المختلفة معهم. في حين أنه من المهم توسيع هذا التعاون وفي كافة مجالات عمل المنظمة لما له من أهمية في تعزيز التعامل مع الإدارة المستدامة للقطاع الزراعي، وإثراء الخبرات وتبادل المعرفة، وتوليد أفكار مبتكرة وتحقيق نتائج مفيدة.

4.2.7. الشبكات ومنصات الابتكار:

ستعمل المنظمة العربية للتنمية الزراعية على تطوير وتوسعة أذشلتها المتعلقة بالشبكات المتخصصة القائمة حاليا، للوصول إلى نظام قوي للابتكار الزراعي يعمد على إنشاء منصات ابتكار وتحالفات، وبحكم طبيعتها الجماعية، ستحتاج منصات الابتكار إلى تبني دورة تطويرية للشبكات القائمة من خلال دمج مكوناتها الفنية والاجتماعية والمؤسسية والتنظيمية.

3.7. الرصد والتقييم واعداد التقارير:

1.3.7. الرصد:

سيتم إجراء رصد وتقييم دوري للإستراتيجية 2030 من أجل فحص أداء الإستراتيجية، وسيتم إجراء التقييم والرصد للتحقق من النتائج وضمان جودتها واستمرار عملية التعلم وإدارة المعرفة. وسوف يتم استخدام مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) لتتبع تحقيق الأهداف الموضوعية في كل مجال على مستوى

النتائج والمخرجات على طول سلسلة النتائج. وسيشمل الإطار العام للتقييم كذلك تحديد الأولويات السنوية والوسائل وطرق التنفيذ والدعم وتعبئة الموارد. وسوف يتم تطوير الأدوات التالية لتعزيز عملية التقييم:

- إطار مخصص للتنفيذ والرصد والتقييم (IMEF) يتماشى بشكل وثيق مع إشارات الرصد والتقييم المصممة، لتقييم أداء جداول الأعمال الإقليمية والعالمية مثل أهداف التنمية المستدامة 2030 وغيرها.
- استخدام أدوات ووسائل الرصد والتقييم المعتمدة لدى المنظمة العربية للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وغيرها.
- وضع وتنفيذ خطط عمل سنوية للبرامج المضمنة بالإستراتيجية وبما يراعي أولويات الدول.
- ارتباط وثيق مع إدارة المعرفة والتعلم ومشاركة الوحدة المعنية بذلك في المنظمة.

2.3.7 التقييم:

سيتم تقييم أداء الإستراتيجية بطريقة تسمح بربط الإنجازات في تنفيذ الأهداف الإستراتيجية بالمبادرات الدولية والإقليمية للأمن الغذائي والتغذية، ومقاومة الصدمات والكوارث. وسوف يتم التقييم على مرحلتين: المرحلة الأولى وتغطي الفترة 2020-2025، والمرحلة الثانية وتغطي الفترة 2025-2030. كما سيتم إجراء تقييم منتصف المدة بهدف تصحيح مسار تنفيذ المرحلة الأولى 2020-2025 وربط الإنجازات مباشرة مع أهداف التنمية المستدامة. كما سيتم النظر في أداء المرحلة الثانية (2020-2025) بعد الأخذ بأية تعديلات قد يتم إدخالها بناء على تقييم أداء المرحلة الأولى. وستسمح هذه المعايير المدمجة بإجراء تقييم منهجي وموضوعي للإستراتيجية المنقحة في جوانب التصميم والتنفيذ والنتائج على النحو التالي:

- الأهمية: حكم واضح المعالم لتحديد الأهمية المستمرة للأهداف الخمسة للإستراتيجية.
- الفعالية: تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق مجالات النتائج الرئيسية.
- الكفاءة: أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة الموارد البشرية والمالية وغيرها. وسيتم كذلك تحديد آليات التنسيق الموضوعة لتنفيذ الأنشطة المخطط لها في الوقت المناسب.
- الاستدامة: الفوائد المتحققة أثناء تنفيذ الخطة الإستراتيجية من حيث الملكية والقدرات المؤسسية والاستقلال المالي للمضي قدماً في بعض الفوائد على نحو مستدام.
- تم تضمين التعلم والمشاركة في كل مرحلة من مراحل دورة التنفيذ، بما في ذلك التعلم من الأدلة لتحسين التنفيذ.

3.3.7 التقارير:

من المتوقع أن يتم إعداد وتقديم التقارير المتعلقة بالتنفيذ والأداء في الوقت المناسب خلال فترة تنفيذ الإستراتيجية، وستركز التقارير على النتائج المحققة، وعلى الأنشطة المنفذة باستخدام الموارد المستثمرة (الكفاءة).

وسيتم وضع جدول زمني لتقديم التقارير في بداية السنة الأولى من تنفيذ الإستراتيجية المنقحة. وستستند التقارير إلى البيانات والمعلومات الدقيقة متبعين مبدأ الدقة والنزاهة والمحاسبة، وسيتم توجيهها إلى جميع المستويات الهرمية في الحوكمة والاحتياجات الإدارية والهيكلية.

جدول 1-7 متطلبات إعداد التقارير

الهيكل التنظيمي للمنظمة	متطلبات إعداد التقارير
الجمعية العمومية للمنظمة	• تقرير المدير العام حول أداء المنظمة بين دورتي انعقاد الجمعية العامة. • تقرير حول سير العمل في تنفيذ الإستراتيجية بين دورتي انعقاد الجمعية العامة. • تقرير رئيس المجلس التنفيذي عن أداء المجلس خلال دورة انعقاد الجمعية العامة.
المجلس التنفيذي	• تقارير دورية حول سير العمل في تنفيذ الإستراتيجية. • تقرير دوري عن أداء المنظمة خلال الفترة ما بين دورتي انعقاد المجلس (تقرير المدير العام).
الإدارة العامة للمنظمة	• التقارير الفنية الشهرية، والربع سنوية والسبوعية. • أوراق وتقارير مرحلية مالية عن سير العمل في تنفيذ البرامج والأنشطة والمنصرفات المالية. • تقارير ربع سنوية حول وضع تنفيذ الأنشطة والبرامج وتوصيات المراجعة الداخلية والخارجية.
المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية	• تقارير دورية حول سير العمل في تنفيذ الإستراتيجية.

4.3.7 قدرات الرصد والتقييم المتكاملة والمجهزة بشكل جيد:

تعد القدرة الفنية والمؤسسية المعززة شرطاً مسبقاً ضرورياً للتنفيذ السلس والتدريجي للإستراتيجية 2030.2020. ستعمل القدرات المعززة على تحسين الكفاءة التشغيلية لـ AOAD لتعزيز التدابير الرامية إلى التغيير التنظيمي، وإدارة المعرفة، وتعميم الأفكار المبتكرة، وتعزيز الاتصالات الداخلية وتبادل الخبرات، لا سيما بين الموظفين التقنيين والإداريين ومراكز تنسيق جمع البيانات في البلدان العربية المخصصة لتنفيذ مجالات البرامج الرئيسية الجارية (MPAs) للإستراتيجية السابقة 2005.2025. ولتعزيز هذه العملية وزيادة فعاليتها، سيتم ترقية قدرات موظفي الوحدات ذات الصلة على المستوى الميداني والمزري، وسيتم توجيه هدف مهم لبناء القدرات نحو تعزيز مشاركة المنظمة، وتمكين النساء والشباب.

5.3.7 القدرات الفنية والمؤسسية الشاملة:

تعد القدرة الفنية والمؤسسية المعززة شرطا مسبقا وضروريا لتنفيذ الإستراتيجية 2030.2020 بصورة سلسلة ومتطورة. وستعمل القدرات المعززة على تحسين الكفاءة التشغيلية للمنظمة الرامية إلى التغيير التنظيمي، وإدارة المعرفة، والعمل على تطوير الأفكار المبتكرة، وتعزيز الاتصالات الداخلية وتبادل الخبرات، لا سيما بين الموظفين التقنيين والإداريين ونقاط الاتصال الخاصة بجمع البيانات في البلدان العربية المكلفة بتنفيذ البرامج الرئيسية للإستراتيجية لتعزيز هذه العملية وزيادة فعاليتها، يتطلب الأمر العمل على رفع قدرات موظفي الوحدات ذات الصلة. وعلى المستوى الميداني والعملي، يتم توجيه بناء القدرات نحو تعزيز رؤية المنظمة على مستوى الدول العربية، الرامية إلى تمكين النساء والشباب.

وسيتم الاستعانة بالمجالات والخطط الاستراتيجية التالية عند تنفيذ الإستراتيجية:

- **التطوير التنظيمي:** تحديد مجموعات من الأعضاء تعمل كمورد للرصد والتقييم للبرامج الرئيسية والفرعية الحالية والمستقبلية (MPAS) و (SPAs). وسيتم تدريب أعضاء المجموعة على تحديد الموظفين المهرة الذين يمكنهم تدريب زملائهم على أساس منتظم.
- **التعلم المؤسسي:** تطوير ودعم عمليات / آليات مراجعة النظراء المنتظمة بين مختلف الجهات الفاعلة على طول سلاسل القيمة الزراعية في البلدان العربية.
- **إدارة البحوث والمعرفة:** بصفتها مركزا لتبادل المعلومات والمعايير ومستشارا تقنيا شاملا لوزارات الزراعة العربية، ستقوم المنظمة بتحديد وتبني قدرات وموضوعات وكيانات البحث وتبادل المعرفة. وسيتطلب النجاح في تنفيذ هذه المهمة العمل على تعزيز التعاون والشراكات بين وزارات الزراعة المشاركة في تنفيذ الإستراتيجية.
- **الاتصال والمساندة:** ستكون هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهد لتدعيم أي فكرة لتعزيز الإنتاج الزراعي والإنتاجية في البلدان العربية تقع على عاتق حملات الاتصال والدعوة، التي تروج للملكية وزيادة الوعي، وتبسط الأفكار المبتكرة، وتقلل من تداخل المواضيع، وتزيد من تعزيز مشاركة أوسع للمواطنين من الدول العربية، وتشجع تبادل الزيارات.
- **تعبئة الموارد:** سيتم وضع تدابير - مثل إقامة شراكات إستراتيجية - لتعزيز قدرة المنظمة على تعبئة الموارد، وتحليل الفجوات المالية، والشراكة بين القطاعين العام والخاص.

6.3.7 الجهات الفاعلة والمسؤوليات الرئيسية:

سيتم إنشاء نظام معياري موحد ومتكامل للرصد والتقييم ونظام للتعلم (IMELS)، لتعزيز تنفيذ الهدف الاستراتيجي 5: إدارة المعرفة والبحث والرصد والتقييم والاتصال والمساندة - وكذلك لدعم التنفيذ الفعال وفي الوقت المناسب للإستراتيجية 2030.2020. سيتم دعم النظام من قبل الجهات الفاعلة الرئيسية التي تمثل سلاسل الإنتاج والإمداد الغذائي الرئيسية للقطاع الزراعي، وسياسة التسويق والتجارة وسلامة الأغذية، والجهات الفاعلة في مجال الأمن الغذائي والتغذية في البلدان العربية على النحو المفصل في الجدول أدناه. كما سيتم تعيين بعض الجهات الفاعلة الرئيسية على أنها مجموعة عمل تقنية منقحة للإستراتيجية، يتم تنسيقها من قبل مسؤول كبير للرصد والتقييم، يدعمه موظف كبير في إدارة المعرفة ضمن الإطار المؤسسي لوحدة الرصد والتقييم

المتقدمة في المنظمة يعمل على تطوير KMD . وسيقوم فريق المنظمة بإدارة المعرفة ونشرها عن طريق إدارة وتوصيل المعلومات المهمة لعمل النظام. وستدعم المكاتب الإقليمية التابعة للمنظمة ونقاط الاتصال التنفيذ من خلال:

- 1- جمع البيانات بالتنسيق المناسب .
 - 2- إعداد معلومات الرصد والتقييم ذات الصلة على مستوى الدول الأعضاء.
 - 3- ضمان جودة وسلامة البيانات قبل تقديمها إلى مجموعة العمل الفنية للإستراتيجية المنقحة.
- جدول 2.7 إستراتيجية 2030.2020 - الجهات الفاعلة والمسؤوليات - إطار المعرفة والرصد والتقييم (KMEF)

على مستوى	الجهات المشاركة	المهام والمسؤوليات
المنظمة	• الإدارات الفنية بالمنظمة. • شركاء التنمية أكساد، منظمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة، برنامج الغذاء العالمي، وغيرها. • المكاتب الإقليمية والقطرية ومراكز التنسيق.	- تطوير وتنفيذ الأنشطة لإثبات النتائج المحققة. • توليد البيانات والمعلومات وضمان جودتها. • إدارة المعرفة والتحليل والنشر. • إدارة وحدة الرصد والتقييم . • إدارة النتائج وضمان الجودة. • الاتصال والإبلاغ والنشر. • تعزيز ثقافة تبادل المعرفة. • الدعم الشامل والاستشارات.
الدول الأعضاء بالمنظمة	• الموظفون الفنيون في الوحدات والمؤسسات ذات الصلة.	• إعداد البيانات على مستوى الدولة العربية، وضمان الجودة، وإدارة المعلومات والمعرفة، والتحليل والنشر. • تسيير إدارة وحدة الرصد والتقييم. • دعم منافذ الاتصال وإعداد التقارير والنشر على مستوى المنطقة العربية. • تعزيز ثقافة تبادل المعرفة.

8- الإجراءات التخطيطية للتنفيذ:

8 . 1 الموارد المطلوبة:

8 . 1 . 1 الموازنة:

سوف يتم تغطية الاعتمادات السنوية اللازمة لتنفيذ الإستراتيجية من خلال موازنة المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ومساهمات شركاء التنفيذ. وستقوم المنظمة بوضع تدابير خاصة لتعبئة الموارد وسد الفجوات المالية من خلال إقامة شراكات إستراتيجية مع جهات التمويل من القطاعين العام والخاص. كما سيتم تحسين وسائل الاتصال والمساندة للوصول إلى أكبر قدر ممكن من المتفاعلين.

جدول رقم (1.8): ملخص نسب توزيع الاعتمادات المالية السنوية
على الأهداف الإستراتيجية الخمسة

الأهداف الإستراتيجية	النسبة المخصصة من الموازنة
الهدف الإستراتيجي الأول	20%
الهدف الإستراتيجي الثاني	10%
الهدف الإستراتيجي الثالث	10%
الهدف الإستراتيجي الرابع	20%
الهدف الإستراتيجي الخامس	15%
مكون الإدارة	25%
الإجمالي	100%

جدول رقم (2.8): نسب توزيع الاعتمادات المالية السنوية على الأهداف الإستراتيجية
في كل خمس سنوات

الأهداف الإستراتيجية	السنة المالية		
	2030	2025	2020
الهدف الإستراتيجي الأول	20%	20%	20%
الهدف الإستراتيجي الثاني	10%	10%	10%
الهدف الإستراتيجي الثالث	10%	10%	10%
الهدف الإستراتيجي الرابع	20%	20%	10%
الهدف الإستراتيجي الخامس	15%	15%	25%
مكون الإدارة	25%	25%	25%
الإجمالي	100%	100%	100%

2.1.8 مصادر التمويل للإستراتيجية:

- مساهمات الدول العربية الأعضاء.
- مؤسسات التمويل العربية والإسلامية.
- الاتحاد الأوروبي بالنسبة للدول العربية التي لها اتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي (دول شمال إفريقيا والبحر الأبيض المتوسط).
- منظمات التنمية الإقليمية والدولية (الفاو، إيكاردا، الإيفاد، برنامج الأغذية العالمي، ...الخ).
- القطاع الخاص.

8 . 1 . 3 شركاء التنفيذ:

- الدول العربية الأعضاء.
- المؤسسات القطرية ذات العلاقة في الدول العربية.
- منظمات التنمية العربية والإقليمية والدولية العاملة في المجال.

الملاحق

الملحق رقم (1)

الإطار 1: ملخص التحليل الرياعي للبرامج الرئيسية في إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين 2005-2025:

البرنامج الرئيسي الأول: تطوير تقانات الزراعة:

- نقاط القوة: وجود مؤسسات بحثية راسخة تنعم بالكوادر البحثية القديرة، والتي تتمتع بالخبرة في مجال توليد التكنولوجيا واستخدامها، تلقى الدعم من المنظمة العربية للتنمية الزراعية ومدعومة بموارد مالية كبيرة في العديد من البلدان العربية، وإمكانية الوصول إلى التنوع البيولوجي الوفير في النباتات والحيوانات.
- نقاط الضعف: الكادر المتاح غير مستغل بشكل كافٍ، وذو تدريب محدود، عدم كفاية الروابط والتواصل مع أقرانه من الباحثين الوطنيين والإقليميين والعالميين، وغالباً ما يواجهون مشكلات مالية غير مؤكدة، انخفاض مشاركة البحوث الزراعية في القطاع الخاص، الافتقار إلى المساعي البحثية الأساسية، فجوات الابتكارات ضخمة مرتبطة بدوافع الباحثين المتدنية، وصغار المزارعين ذوو مهارات ضعيفة، وضعف روابط الإرشاد البحثي.
- الفرص: إمكانية التعاون مع المجتمع الدولي في العديد من مجالات المعارف العلمية والتكنولوجية، وكذلك التعهدات التنموية والاستثمارية والاقتصادية.
- المحددات: التعقيدات في حقوق الملكية الفكرية التي تقيد الوصول إلى التكنولوجيا الحديثة، التغيرات في المناخ، والأسواق الدولية التي تهدد توليد التكنولوجيا.

البرنامج الثاني، تشجيع استثمارات الزراعة والتصنيع الزراعي في البيئات الزراعية:

- نقاط القوة: الإمكانيات الموردية التي تدعو إلى الاستثمارات الزراعية المتنوعة الناجحة على طول سلاسل القيمة، وجود الأنشطة والمبادرات الاستثمارية، والقطاع الخاص الفعال، والصناديق العربية القوية.
- نقاط الضعف: الظروف الطبيعية الضعيفة، إجراءات الاستثمار الزراعي المعقدة، الصراعات وعدم الاستقرار الاجتماعي، البنية التحتية المحدودة / غير الفعالة والخدمات الزراعية، الضعف في ريادة الأعمال والابتكار، الأسواق الداخلية المحدودة والتعاون الاقتصادي غير الفعال.
- الفرص: الاستثمار المتاح لتعزيز التكنولوجيا، الأسواق الزراعية العالمية، المبادئ التوجيهية العالمية وتقديم المشورة لتشجيع الاستثمارات الزراعية الجديرة بالثقة.
- المحددات: عدم انتظام تدفق الموارد المالية، الخلافات على عائدات الأراضي وملكيته، عدم امتثال المستثمرين لمبادئ الاستثمار المسؤول.

البرنامج الثالث: تعزيز القدرة التنافسية لنواتج الزراعة العربية:

- نقاط القوة: الموقع الإستراتيجي للمنطقة، وجود سوق عربية وإفريقية كبيرة، وعضوية معظم البلدان العربية في منظمة التجارة العالمية، وتجربة المنطقة الكبيرة في التجارة العربية والدولية، وإمكانية الإنتاج والتجارة في المنتجات العضوية.
- نقاط الضعف: إنتاجية زراعية ضعيفة وذات نوعية منخفضة وبتكاليف عالية ومعايير أغذية غير موثوقة، عدم كفاية البنية التحتية للسوق، غياب تحليلات السوق، تدابير تيسير التجارة، التجارة الزراعية الضيقة بين الدول العربية، انخفاض التنوع في الصادرات الزراعية والمعالجة الزراعية المحدودة.
- الفرص: فرص للاستفادة من التجارة العالمية الحرة غير المشوهة.
- المحددات: المتطلبات الصارمة للجودة والسلامة في العديد من الدول المستوردة، الأسعار الزراعية المتقلبة في الأسواق العالمية، التحول في الطلب العالمي بسبب تزايد البدائل .

البرنامج الرابع: تهيئة بنية التشريعات والسياسات الزراعية والسمكية:

- نقاط القوة: وجود مجموعة متنوعة من المؤسسات الوطنية والعربية العاملة في مجال التنمية الزراعية المستدامة، وجود التشريعات الخاصة بالتنمية الزراعية المستدامة، التوجه السياسي المشترك نحو تحرير التجارة، والامتثال لأهداف التنمية المستدامة بالقدر الذي يعزز المؤسسات المالية المحلية .
- نقاط الضعف: ضعف بناء التشريعات والسياسات العربية الكافية والشاملة، الاعتماد المحدود لنهج سلسلة القيمة، صياغة وتنسيق السياسات القطرية بدلا من الإقليمية، المهارات المتواضعة في موضوعات السياسة، الاضطرابات السياسية التي تقيد وضع السياسات العربية المناسبة.
- الفرص: وجود معرفة غنية ومتقدمة بالسياسة العالمية، بالاستفادة من إطار دعم سياسات أهداف التنمية المستدامة الشامل، والمؤسسات المالية الدولية التي تدعم تنفيذ السياسات في البلدان ذات القدرة على تحمل الديون على المدى الطويل وتشجيع القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.
- المحددات: تدخل مقدمي المساعدة الخارجية في صنع السياسات الداخلية، والتغيرات الاقتصادية والبيئية العالمية الجذرية التي تعطل عمليات صنع السياسات .

البرنامج الخامس: بناء القدرات البشرية والمؤسسية:

- نقاط القوة: توفر البنية الأساسية لبناء القدرات، إلى جانب التخصصات الزراعية الغنية التي تعزز أنشطة التدريب.
- نقاط الضعف: أوجه القصور في كادر التدريب والمرافق في بعض المجالات، عدم تلبية المناهج الجامعية لاحتياجات السوق ورغبات الطلاب، عدم كفاية التمويل لبناء القدرات، ضعف تبادل الخبرات التدريبية، وندرة الأعمال التجارية وتدريب المنتجين، الافتقار إلى

التدريب التحفيزي، والتدريب الذي يستهدف تغيير عقلية المزارعين من إنتاج زراعة الاكتفاء إلى الإنتاج التجاري، أي التدريب على ريادة الأعمال والابتكار.

- الفرص: توفر فرص التدريب والمساعدة بما في ذلك الزراعة المستدامة، توفر فرص بناء القدرات الدولية للبلدان النامية في مختلف المجالات، بما فيها التدريب في مجال إدارة المياه الزراعية واستخدامها، ودعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
- المحددات: الهجرة الجماعية للخبرات المؤهلة، ارتفاع كلف التوظيف للمدربين المؤهلين الأجانب، والتكلفة العالية للتدريب في المؤسسات الأجنبية.

البرنامج السادس: المساهمة في ازدهار الريف:

- نقاط القوة: توفر الموارد الطبيعية الكافية غير المستغلة بالكامل، الفرص المتاحة على طول سلسلة القيمة لتعزيز فرص العمل، العمالة الزراعية ذات الخبرة العالية.
- نقاط الضعف: ضعف البنية الأساسية في المناطق الريفية، عدم كفاية الإرادة السياسية، التحيز في توزيع مكاسب التنمية الريفية، سوء الخدمات الاجتماعية الريفية، محدودية خلق فرص العمل، والتحيز ضد المرأة، انخفاض الإنتاجية الزراعية، المخاطر المناخية والاقتصادية العالية، عدم الاستقرار الاجتماعي، نزوح السكان من الريف إلى الحضر المرتبط مع الفقر، ضعف قواعد البيانات، انخفاض التوجه نحو السوق، ضعف الاستثمار الريفي.
- الفرص: استعداد العديد من المنظمات للمساعدة في تنمية المناطق الريفية، والالتزامات بموجب جدول أعمال منظمة التجارة العالمية وأهداف التنمية المستدامة لتوفير أنواع مختلفة من الدعم للمناطق الريفية والمزارعين الذين يفتقرون إلى الموارد.
- التحديات: تغير المناخ والتصحر.

البرنامج السابع: تطوير نظم إدارة الموارد البيئية والزراعية والسمكية:

- نقاط القوة: توفر المعلومات البحثية، خبرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية وخبرات البلدان الأعضاء في قضايا الموارد الطبيعية، المشاركة العربية في جدول الأعمال العالمي للموارد الطبيعية، توافر الموارد المالية للعديد من الدول العربية.
- نقاط الضعف: الاستخدام غير الفعال للموارد الطبيعية، انخفاض التزام المجتمعات الريفية بحمايتها وفقدان الأراضي الزراعية، محدودية سياسات الموارد الطبيعية العربية الموحدة، التوسع الزراعي الأفقي غير الحكيم، نزوح السكان المحليين مما يهدد الموارد الطبيعية.
- الفرص: الاهتمام العالمي بالحفاظ على الموارد البيئية والطبيعية، وجود تشريعات وتكنولوجيا وصناديق لتطويرها وتوافر الالتزامات، والاتفاقيات الدولية الداعية إلى الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.
- التحديات: تغير المناخ، التلوث الناتج من الصناعات البترولية والكيميائية المدمر للموارد الطبيعية، تدفق اللاجئين يعرض الموارد الطبيعية للخطر، استخدام الأراضي غير الحكيم من قبل المستثمرين الأجانب.

الملحق رقم (2)

إطار النتائج الرئيسية

(KEY RESULTS FRAMEWORK)

المؤشرات التي تظهر التقدم نحو تحقيق الأهداف الإستراتيجية	الأهداف الفرعية	الأهداف الإستراتيجية
- الزيادة / النقص في الإنتاج والإنتاجية. - درجة ثبات الإنتاج والإنتاجية السنوية للمنتجات الزراعية. - عدد القطاعات الزراعية الفرعية التي تبنت سلاسل القيمة وسلاسل الإمداد. - نسب التخفيض في الفاقد والهدر. - التغير في إعداد ونظم الزراعة الريفية الصغيرة. - مستوى الترابط بين المياه والطاقة والغذاء (WEF) في البرامج والسياسات الزراعية الوطنية القائمة والجديدة على جميع المستويات.	- تنمية وتطوير واستدامة الإنتاج الزراعي العربي المنافس والمساعد في القضاء على الجوع والحد من الفقر. - تطوير النظم الزراعية الريفية لصغار المنتجين والزراعة الأسرية ودعم الابتكار وريادة الأعمال الزراعية ونهج سلاسل القيمة والتصنيع الريفي.	الهدف الإستراتيجي الأول: دعم التحول والتكيف في النظم الزراعية والغذائية للقضاء على الجوع والحد من الفقر.
- مدى تطور التشريعات والنظم واللوائح المتعلقة بإدارة الموارد الزراعية. - الزيادة في الإنتاجية لوحدة الماء والأرض والحيوان. - درجة التقدم المحرز في الحفاظ على الموارد الوراثية النباتية والحيوانية. - مدى التقدم المحرز في مواجهة الآثار السلبية لتغير المناخ، وتدهور الأراضي.	- تعزيز نهج الحوكمة والإدارة السليمة للموارد الزراعية العربية. - تنمية واستدامة النظم الايكولوجية والاستفادة من الجهود الدولية.	الهدف الإستراتيجي الثاني: المحافظة على حسن إدارة الموارد الزراعية والنظم الايكولوجية واستدامتها في المنطقة العربية.
- التغير في حجم التبادل الزراعي	- تحسين بيئة الاستثمار في	الهدف الاستراتيجي

الأهداف الإستراتيجية	الأهداف الفرعية	المؤشرات التي تظهر التقدم نحو تحقيق الأهداف الإستراتيجية
الثالث: تعزيز التكامل الزراعي العربي وتأطير آليات وإجراءات وسياسات نظم التجارة والاستثمار الزراعي العربي.	الزراعة والتصنيع الزراعي والغذائي. - تنسيق وتطوير نظم التجارة الزراعية العربية.	العربي البيئي بشقيه الطازج والمصنع. - مدى تطبيق الاتفاقيات العالمية المتعلقة بإجراءات الصحة والصحة النباتية في التبادل التجاري الزراعي البيئي. - درجة الانخفاض في استخدام العوائق الفنية والإجراءات الصحية في الحد من انسياب السلع بين الدول العربية. - إعداد القوانين والأنظمة الجديدة و/أو المعدلة المشجعة على الاستثمار والتبادل التجاري الزراعي البيئي.
الهدف الإستراتيجي الرابع: تنمية وازدهار الريف العربي وتأهيل ودعم مقدرات التأقلم مع التغيرات البيئية والاقتصادية والمجتمعية ذات الصلة بالقطاع الزراعي.	- تحسين سبل كسب معيشة صغار المنتجين وتمكين النساء والشباب. - تعزيز صمود ومرونة المجتمعات الريفية للتأقلم مع التغيرات البيئية والاقتصادية والمجتمعية.	- مستوى الزيادة في دخول صغار المزارعين وخاصة الشباب والنساء. - مستوى التغيير في مستويات البطالة في الريف العربي. - درجة انتشار تنظيمات المزارعين. - قدرة المزارعين على الاستجابة المبكرة للكوارث البيئية.
الهدف الإستراتيجي الخامس: حسن إدارة ومشاركة وإتاحة المعرفة الزراعية فنيا ومؤسسيا لدعم صانعي القرار.	- تبني وتطوير الأنظمة والطرق المبتكرة لتوليد المعرفة الزراعية. - تحسين فعالية أنظمة الاتصال ونشر المعارف الزراعية بشكل منتظم لكافة المعنيين. - تعزيز ودعم الشبكات المتخصصة والشراكات عربيا وعالميا.	- مدى تبني استخدام الابتكار الزراعي في الترابط بين المياه والطاقة والأغذية. - مدى توفر عمليات الرصد والتقييم، وإجراءات الاتصال والمساندة. - مدى توفر أنظمة إعداد وثائق وكتابة تقارير فعالة ووقتيّة ودقيقة. - إعداد الزوار لموقع المنظمة والمكتبة الإلكترونية والشبكات وقواعد البيانات المتخصصة. - درجة توفر منصات لتبادل المعرفة حول توظيف الشباب والنساء في الريف، والاندماج الاجتماعي.

